

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الجمعة، ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٧ إلى ١٠٤ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات التي ستقدم في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أتمنى لكم جميعاً السعادة الغامرة في يوم الأمم المتحدة.

وفقاً للجدول الزمني الإرشادي للمناقشات المواضيعية، سنبدأ حلقة النقاش بشأن مجموعة "نزع السلاح والأمن الإقليميين"، ومن ثم نستمع إلى بيانات بشأن مجموعة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، تليها المجموعات المتبقية.

ويسرني الآن أن أرحب في اللجنة بأعضاء الفريق المعني بنزع السلاح والأمن الإقليميين وهم: السيد وانغ زياوي، الموظف المسؤول عن فرع نزع السلاح الإقليمي ومكتب

الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ويمثل أيضاً مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، والسيد ماركو كالبوش، مدير مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، والسيدة كارولين ميلاني ريغمال، مديرة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسأعطي الكلمة لأعضاء الفريق أولاً، ومنتقل بعد ذلك إلى صيغة غير رسمية لإتاحة الفرصة للوفود للإدلاء بالتعليقات وطرح أسئلة.

أعطي الكلمة الآن للسيد وانغ زياوي.

السيد السيد وانغ شياوي (الفرع الإقليمي لنزع السلاح التابع لمكتب شؤون نزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب اللجنة الأولى بشأن نزع السلاح الإقليمي في إطار البند ٩٧ من جدول

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1458729 (A)



تركز جميعا على مساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها الوطنية بناء على طلبها. وبذلنا أيضا جهودا جبارة ترمي إلى بناء وتعزيز الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني وما إلى ذلك بغرض تحسين تنفيذ البرامج وتأثرها في الميدان.

وأحرز مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح تقدما في إدماج برامج نزع السلاح وتحديد الأسلحة في مجمل استراتيجيات الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية عند الاقتضاء. وستواصل المراكز الإقليمية الثلاثة التنسيق والتعاون الوثيقين مع الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ذات الصلة والجهات المانحة. وتتطلع أيضا إلى دعم اللجنة الأولى ومشاركتها المستمرين في الأنشطة التي تضطلع بها المراكز الإقليمية.

وما دمْتُ قد أخذتُ الكلمة، أود، سيدي الرئيس، أن أتكلم باسم المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وكما قد تعلم اللجنة، فقد عُيِّن المدير السابق للمركز في وظيفة أخرى في الأمانة العامة، في حين وصل المدير المؤقت الحالي إلى كاتماندو للتو، ولم يتمكن لهذا السبب من حضور هذه الجلسة، وسأتكلم الآن عن المركز بالنيابة عنه.

منذ آخر تقرير قدمناه إلى اللجنة الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، واصل المركز تنفيذ العديد من الأنشطة وفقا لولايته، بدعم من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. وتشمل هذه الأنشطة، أولا، تعزيز الحوار وبناء الثقة. ونظم المركز - بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في جمهورية كوريا - المؤتمر الثاني عشر المشترك بين جمهورية كوريا والأمم بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في إطار موضوع "نظام عدم الانتشار في القرن الحادي والعشرين: التحديات والطريق قدما". وهو موضوع طويل. وقد عُقد المؤتمر في

الأعمال، وتحديدًا عن أنشطة المراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. واتساقا مع ولاياتها، تدعم المراكز هذه تدابير نزع السلاح الإقليمية بناء على طلب الدول الأعضاء، مع مراعاة الخصائص المحددة لكل منطقة لأجل تعزيز أمن الدول والإسهام في صون السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

تُمَوِّل التكاليف التشغيلية للمراكز الإقليمية جزئيا من الميزانية العادية للمنظمة، في حين تعتمد أنشطتها الفنية كليا على التبرعات. ونود أن نعرب عن خالص امتناننا للدول التي قدّمت مساهمات مالية أو عينية إلى المراكز الإقليمية دعما لبرامجها. إن بناء القدرات أمر أساسي لإحراز النجاح في تعزيز قواعد وصكوك نزع السلاح وعدم الانتشار وتنفيذهما على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وبالتالي، فقد ركزت المراكز الإقليمية الثلاثة برامجها على المساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية عند الطلب. وتركز هذه البرامج بشكل أساسي على المجالات التالية.

أولا، تقديم المساعدة على بناء القدرات، فضلا عن المساعدة القانونية والتقنية إلى الدول الأعضاء كي يتسنى لها تنفيذ الصكوك العالمية والإقليمية المتعلقة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل على حد سواء. ثانيا، تعمل تلك البرامج على تعزيز الحوار وبناء الثقة عن طريق تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل بشأن التحديات العالمية والإقليمية على الصعيدين العالمي والإقليمي. ثالثا، تنفذ البرامج أيضا أنشطة الدعوة والتوعية، بما في ذلك من خلال برامج التثقيف في مجال السلام ونزع السلاح. ومنذ آخر تقرير قدمناه إلى اللجنة الأولى (انظر A/C.1/68/PV.18) نفذت المراكز ما يزيد على ٩٠ نشاطا ممولا من المساهمات الخارجة عن الميزانية،

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، على المستوى الوطني. وتلقت حلقة العمل دعماً مالياً من سويسرا، وشارك ما مجموعه ١٨ وكالة وطنية فيها.

وشكل هذا الحدث أيضاً فرصة ممتازة لتبادل أفضل الممارسات، بين المسؤولين على المستويين المحلي والوطني، فضلاً عن مشاركة الخبراء الدوليين. كما نظم المركز أيضاً، بدعم مالي من نيوزيلندا وسويسرا، اجتماعاً إقليمياً لتعزيز معاهدة تجارة الأسلحة في مانيلا، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وضم الاجتماع ممثلين من ١٩ دولة للمشاركة في حوار بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك اتخاذ خطوات تشريعية عملية وإدارية وغيرها من الخطوات، التي يمكن أن تتخذها الدول للتصديق والتفويض في المستقبل.

كما ناقشوا التحديات المشتركة التي تواجهها البلدان، والوسائل الممكنة للمساعدة في هذه العملية. وتمت أيضاً مناقشة أوجه التآزر بين معاهدة تجارة الأسلحة ونظم المراقبة الحالية. ودُعي المركز لمواصلة تيسير الجهود الإقليمية والوطنية المبذولة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، ودعم المعاهدة للمسائل المتعلقة بصكوك أسلحة الدمار الشامل. كما دعم المركز حلقات العمل الوطنية بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية لعدة بلدان في المنطقة، بما في ذلك نيبال ومنغوليا. وتعد هذه الحلقات جزءاً من إجراءات اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي يمولها الاتحاد الأوروبي، والتي تدعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وشارك في حلقات العمل الوطنية تلك، الهيئات الوطنية ذات الصلة لمناقشة عملية التصديق، ووضع خطط عمل من أجل التنفيذ الوطني للمعاهدتين.

جيجو في جمهورية كوريا. وفي سياق التطلع إلى الذكرى السنوية العاشرة لصدور قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ركز المؤتمر مناقشاته على استعراض تنفيذ القرار على مدى العقد الماضي، وعلى الرؤية المتعلقة بالعقد المقبل. وتناول أيضاً النظم والمبادرات الأخرى ذات الصلة بترع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك نظم جزاءات مجلس الأمن، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتمويل الانتشار، ومؤتمر قمة الأمن النووي.

وشارك المركز أيضاً - بالتعاون مع رابطة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الصين، ووزير خارجيتها - في تنظيم حلقة عمل دولية عُقدت في بيجين في حزيران/يونيه، بشأن المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني. ووفرت حلقة العمل منبرا للمسؤولين والممارسين المختصين والأوساط الأكاديمية لمناقشة مسائل أمن الفضاء الإلكتروني الملحة وبناء التفاهم المتبادل بشأنها. وشارك في تلك المناقشات ما يزيد على ٧٠ ممثلاً من ٢٥ دولة من الدول الأعضاء.

وتناولت حلقة العمل جوانب السياسة العامة لمسائل أمن الفضاء الإلكتروني، والتحديات القائمة والناشئة، ودور الأمم المتحدة في تعزيز الحوار وأمن الفضاء الإلكتروني، والاستجابات الوطنية والإقليمية والدولية. وشكلت حلقة العمل محفلاً لتبادل الآراء، وتعزيز التفاهم، في وقت تطرح فيه المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني، تحديات متزايدة.

ويتمثل المجال الثاني في بناء القدرات. فخلال شهر أيار/مايو، نظم المركز حلقة عمل خصصت لبناء القدرات في مجال مراقبة الأسلحة الصغيرة بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع في ناي بي تاو في ميانمار. وكان الهدف من حلقة العمل التي استمرت ليومين، مساعدة مختلف الوكالات الحكومية في ميانمار، المشاركة في مراقبة الأسلحة الصغيرة، على التنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير

والأمن. وقد أثرت التطورات الأخيرة التي وقعت في منطقة الساحل ووسط أفريقيا في تحديد أولوياته. وتسهم أنشطته في تنفيذ استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل، وذلك بالتنسيق مع وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، فضلا عن تنفيذ اتفاقية كينشاسا بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة وخارطة الطريق الخاصة بمكافحة الإرهاب وحظر انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا.

وظل المركز نشطا في المحافل المعنية بالتنسيق في مجال قضايا السلام والأمن في القارة، مثل اللجنة التوجيهية التابعة للجماعة الاقتصادية الإقليمية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التابعة للاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، ومختلف أفرقة عمل وكالات الأمم المتحدة المخصصة للأسلحة الصغيرة وإصلاح القطاع الأمني في أفريقيا. وتتطلب هذه الأنشطة زيادة الموظفين، وقد تمكن المركز من زيادة عدد موظفيه ليصبح ١٢ موظفا، وضمان توزيع جغرافي واسع يشمل موظفين من أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، وتمول مناصب ثلاثة منهم فقط من الميزانية العادية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تسهم أنشطة المركز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة وخطة عملها، وصكوك المنطقة دون الإقليمية لأفريقيا، مثل اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وغيرها من المواد ذات الصلة، واتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها، وبرتوكولي نيروبي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ويتمثل المجال الثالث في تحقيق السلام ونزع السلاح. وكمشروع تجريبي، عمل المركز مع وزارة التربية والتعليم في نيبال لإدماج التحقيق في مجال تحقيق السلام ونزع السلاح في المناهج والكتب المدرسية للصف الثامن من التعليم الابتدائي، لفائدة الطلاب النيباليين. وبفضل تلك الجهود، يقوم المركز بتوعية عشرات الآلاف من أطفال المدارس في نيبال بمفاهيم الحل السلمي للتفاعلات، وثقافة اللاعنف والآثار المدمرة لعنف السلاح. وقد أدت النتائج التي تحققت والاهتمام الذي تولد لدى وزارة التربية والتعليم بالتحقيق في مجالي تحقيق السلام ونزع السلاح، إلى طلب المساعدة المستمرة للمركز. على هذا النحو، وضع المركز المرحلة الثانية من المشروع. ويعتزم التعاون مع اليونسكو، ووزارة التعليم لنيبال، لتوسيع نطاق التحقيق ليشمل طلاب الصف التاسع والعاشر في المدارس النيبالية. وسيقوم المركز أيضا بالنظر في تعميم هذا النموذج الناجح على بلدان أخرى في المنطقة بناء على طلبها، من أجل الوصول إلى عدد أكبر من الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كلبوش.

السيد كلبوش (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سروري إطلاع اللجنة الأولى هذا الصباح على أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، التي قام بها لفائدة الدول الأفريقية، وأعرب عن تقديري وامتناني العميقين، للدعم الذي حظي به المركز منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

(تكلم بالإنكليزية)

على مدى الأشهر الـ ١٢ الماضية، واصل المركز تقديم دعمه للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في أفريقيا في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، والسلام

قمنا بتوسيع نطاق استخدام آلات الوسم لتشمل ثلاث دول أفريقية إضافية.

وكما هو الحال خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، لاتزال معاهدة تجارة الأسلحة مهمة لعمل المركز. وقد دعا المركز للتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها، وقدم الدعم التقني لأنشطة الدعوة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. وقد وقعت حاليا ٣٥ دولة من الدول الأفريقية على المعاهدة، وقدمت خمس دول صكوك التصديق عليها. وعمل المركز العام الماضي، مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وفرع جنيف لمكتب شؤون نزع السلاح، من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في أفريقيا والدول الداعمة. وقد شارك ما مجموعه ٤٥ خبيرا حكوميا، في هذه الأنشطة التي تهدف إلى تسهيل تنفيذ الاتفاقية. وسيتم عقد اجتماع دون إقليمي بشأن الاتفاقية في شرق أفريقيا قبل نهاية العام.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نقدم الدعم إلى الدول الأفريقية، تنفيذًا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وعقد المركز ثلاث حلقات عمل حول إعداد التقارير، واحدة باللغة الإنكليزية، وأخرى باللغة الفرنسية، والأخيرة باللغة البرتغالية. وقد استضافت حكومات جنوب أفريقيا واليابون وتوغو حلقات العمل تلك، بروح التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتمكن المشاركون، الذين كان من بينهم أشخاص من ١٨ بلدا أفريقيا، وبلد آسيوي واحد، وبلد واحد من منطقة البحر الكاريبي، من التواصل مع خبراء من البرازيل والكونغو واليابون، وجنوب أفريقيا، فضلا عن خبراء من لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن متطلبات تقديم التقارير. ودعت ثلاث دول أعضاء، المركز ولجنة الخبراء إلى المشاركة في أنشطة محددة في بلدانها.

وقد كثف المركز تعاونه مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وواصل العمل بشكل وثيق مع المنظمات دون الإقليمية الأفريقية. ومنذ إحاطة المركز الإعلامية الأخيرة أمام هذه اللجنة، فإنه قد نفذ أنشطة تدريب وبناء قدرات فيما يخص المبادئ التوجيهية التقنية لبلدان جنوب وشرق أفريقيا المساهمة بقوات، وكذلك لموظفي دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، المتمركزين في أفريقيا، وبشأن المعايير الدولية الخاصة بمراقبة الأسلحة الصغيرة الدولية، والصك الدولي للتعقب للجان الوطنية لغرب أفريقيا، كجزء من العمل المشترك للاتحاد الأوروبي ومكتب شؤون نزع السلاح في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقدم المركز، جنبا إلى جنب مع مكتب شؤون نزع السلاح، الدعم إلى عدة لجان وطنية في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، من خلال تقديم المساعدات ووسم الأسلحة الصغيرة، ووضع إجراءات تشغيل قياسية وكتيبات ووحدات تدريب، وإدارة المخزون وأمنه، وخطط العمل الوطنية والمبادئ التوجيهية في مجال التدريب والذخيرة، واستعراض التشريعات الوطنية. ومن خلال تلك الأنشطة، درب المركز ٥٧٠ خبيرا حكوميا، من أكثر من ٣٠ دولة أفريقية في مجال الأمن المادي وإدارة المخزونات، ومعايير الأسلحة الصغيرة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالذخيرة، وتعقب الأسلحة الصغيرة باستخدام وحدات التدريب التي وضعها مكتب شؤون نزع السلاح. وتم تدريب ٣٩ موظفا إضافيا من الأمم المتحدة العاملة يعملون في أفريقيا في مجال المبادئ التوجيهية التقنية الدولية المتعلقة بالذخيرة، والمعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة، والصك الدولي للتعقب. وعقب الأنشطة الوطنية التي قام بها المركز في مجال بناء القدرات، اعتمد بلدان أفريقيان خطط عمل وطنية بشأن الأسلحة الصغيرة؛ ونتيجة لجهودنا المشتركة مع المكتب،

لمكتب شؤون نزع السلاح. كما استفاد المركز أيضا من عمل موظفين بدوام كامل مولت رواتبهم بسخاء كل من فنلندا وألمانيا. وتلقينا دعما عينا من ألمانيا والبرازيل وتوغو وجنوب أفريقيا والغالابون وغانا وفرنسا وكوت ديفوار والكونغو، إلى جانب مؤسسات تابعة للقطاع الخاص. ويجري المركز حاليا مناقشات مع الجهات المانحة الحالية والجديدة، بشأن تمويل عدة مشاريع في عام ٢٠١٥.

وبناء على مختلف الطلبات التي تلقيناها، تتضمن أولوياتنا خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة تقديم مساعدة مصممة خصيصا للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية، فيما يخص التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها، وكذلك تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصكوك الإقليمية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة بليندايا؛ ووتقديم دعما المتواصل فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وفيما يخص استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وقدمت الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية طلبات للمركز، لمعالجة المسائل الناشئة المتعلقة بتحديد الأسلحة، والأمن البحري والقرصنة في القارة. وسنواصل العمل على نزع السلاح العام والتثقيف والتوعية في مجال نزع السلاح. وسوف تتواصل كل هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق والتنسيق مع الحكومات الوطنية والاتحاد الأفريقي، لا سيما في ضوء خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومع المنظمات الإقليمية الأخرى والزملاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، تم إبلاغ ست منظمات أفريقية دون إقليمية بقرار مجلس الأمن.

شارك مائة وأربعون مسؤولا من ٢٠ حكومة أفريقية وست منظمات دون إقليمية في تلك الأنشطة، التي تم تنظيمها بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي. ومنذ بداية حلقات عمل المجموعة اللغوية، قدم بلدان أفريقيان تقاريرهما الأولية إلى لجنة القرار ١٥٤٠، وقدم أحدهما تحديثا لتقريره الأولي. وقد احتفل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، جنبا إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني باليوم الدولي الأول للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وعقد أنشطة للتوعية بشأن الأسلحة الكيميائية، في إطار الاحتفال بالذكرى الثمانيون لبدء الحرب العالمية الأولى.

وفي مجال التثقيف بشأن التسلح والأنشطة الإعلامية العمومية، عزز المركز تعاونه مع مراكز الأمم المتحدة للإعلام وبرامجها التطوعية ومنسقيها المقيمين، والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. ونظم دورات إعلامية للصحفيين، وعقد مناقشات بشأن دور المرأة في مجال نزع السلاح في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، شارك ١٢ طالبا من ثمانية بلدان في برنامج التدريب الداخلي التابع للمركز منذ شهر كانون الثاني/يناير.

(تكلم بالإنكليزية)

إن المركز يود الإعراب عن تقديره للمانحين، وهم أستراليا وألمانيا وتوغو وفرنسا ونيوزيلندا وهولندا، فضلا عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، للمشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكوت ديفوار على المشروع الذي تموله اليابان. وجرى تمويل بعض الأنشطة التي نفذت مع مقر مكتب شؤون نزع السلاح، أو ذات صلة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية أو القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من التبرعات المقدمة إلى الصناديق الاستثمارية الأخرى التابعة

الرئيسية الواردة في معاهدة تجارة الأسلحة، لا سيما وأنها تتعلق بمراقبة الصادرات والواردات وتقييم المخاطر. وتقسم الدورة المعاهدة إلى أجزاء عملية وقابلة للتنفيذ. ويتم إطلاع السلطات على نطاق التطبيق والتعاريف والتصنيفات في مجال الأسلحة التقليدية، إلى جانب قوائم الرقابة والأطر المعيارية، مع المشاركة أيضا في تدريب على نقل تقييم المخاطر في نهاية الدورة. وبالمثل، فإن الدورة تقترح نموذجاً لشهادة المستخدم النهائي، وذلك بهدف توحيد الوثائق في تدابير الرقابة اللازمة لعمليات النقل الدولية التي ستجرى تمثيلاً مع التزامات معاهدة تجارة الأسلحة.

وبالطبع تكمل دورة المركز، الموارد التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح هنا في المقر. وتم تصميمها وتطويرها بدعم من المكسيك وألمانيا وإسبانيا واستفادت من إسهامات العديد من الخبراء في مجال معاهدة تجارة الأسلحة. إننا فخورون للغاية بأننا كنا أول من تمكن من إطلاق مثل هذه الدورة، وعلى وجه الخصوص لتمكننا من القيام بذلك على وجه التحديد في كوستاريكا، البلد الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمسار المعاهدة، منذ بدايته. إن المركز بصدد ترجمة مواد الدورة وتكييفها لاستخدامها في منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، فإننا نسعى لإسهام الجهات المانحة لدعم تنفيذ الدورة التدريبية. وبمجرد ترجمة مواد الدورة إلى اللغة الإنكليزية، سيتم تحويلها إلى المراكز المماثلة في آسيا وأفريقيا لضمان عالمية الأداة الجديدة.

ومن أجل مواكبة هذا الزخم، سيتعاون المركز في مكسيكو سيتي الشهر القادم مع أستراليا وخبراء من المنطقة ويعملون فيها لغرض محدد هو مناقشة تنفيذ المادة ٧،٤ من المعاهدة، المتعلقة بتقييم المخاطر الناجمة عن نقل بعض الأسلحة على النساء والأطفال. وستنصب المناقشات في إيجاد

وأود أن أكرر دعوة الأمين العام لجميع الدول الأعضاء من أجل مواصلة وزيادة الدعم المالي والعيني للمركز، فضلاً عن التذكير بمناشدة الاتحاد الأفريقي دول المنطقة تمويل مركزها. وبدعم الجميع، يمكننا إحداث فرق حقيقي في عملنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة رجمبال.

السيدة رجمبال (مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلمت بالإسبانية): من دواعي سروري مخاطبة اللجنة الأولى مرة أخرى، وأن أتمكن من إطلاع الدول الأعضاء على بعض الإنجازات والأنشطة التي قام بها خلال العام الماضي، مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. (تكلمت بالإنكليزية)

منذ اجتماعنا الأخير (انظر A/C.1/68/PV.18)، ظل المركز مشغولاً بتنفيذ ٥٠ نشاطاً في ١٥ بلداً خلال هذا العام. وتغطي الأنشطة طائفة كاملة من نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وإلى جانب الدعم التقني الذي يقدمه خبراء المركز منذ فترة طويلة في مجال الأسلحة الصغيرة، للدول بناء على طلبها، جرى خلال هذا العام تقديم العديد من المنتجات الجديدة والأدوات العملية، بما في ذلك حزمة مساعدات متعددة لدول منطقة البحر الكاريبي فيما يخص قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكذلك دورة جديدة في مجال التنفيذ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، لدول أمريكا اللاتينية.

وأطلق المركز في كوستاريكا في وقت سابق من هذا الشهر، دورته التدريبية الإقليمية الأولى من نوعها، الموجهة لسلطات التنظيم والمراقبة، بشأن الخطوط العريضة للالتزامات

كل الأهداف التي حددتها الدول في شراكة مع المركز، أو تم تجاوزها في كثير من الحالات. وتشمل النتائج تدمير أكثر من ٥٠.٠٠٠ قطعة سلاح، و ٦٢ طناً من الذخيرة. وتوفير القدرة التقنية الدائمة والمستدامة في ١٣ دولة على القيام بعمليات تدمير مستقلة، وتحسين أمن وسلامة أكثر من ١٢٠ مرفقا من مرافق المخزونات؛ وتدريب ما يقرب من ١٠٠٠ مسؤول في القطاع الأمني على مجموعة متنوعة من التدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتخفيف من وتيرة عمليات التحويل. وبالإضافة إلى ذلك، تم في شراكة مع ترينيداد وتوباغو، إنشاء مركز تدريب دائم لإدارة مستودعات الأسلحة، لتوفير بناء القدرات المستمر لجميع دول منطقة البحر الكاريبي. وجرى تقديم حزمة مساعدات ناجحة بفضل الدعم المالي للجهات المانحة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة.

وفي الجنوب، واصل المركز العمل مع السلطات الأمنية الوطنية وسلطات ضبط الأسلحة الصغيرة في كل من الأرجنتين وبيرو في مجالي إدارة المخزونات وتدمير الأسلحة. وعموما، أدى هذا الدعم إلى تدمير أكثر من ١٠.٠٠٠ قطعة سلاح، وجعل ٣٠ مخزنا من مخازن الأسلحة متوافقة مع المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

ومن منطلق توحيد الأداء، فإن بيرو هي أيضا موقع لاستجابة جديدة متعددة الوكالات أنشأها الأمم المتحدة لمواجهة التحديات المرتبطة بأمن المواطنين في مقاطعاتها الشمالية.

(تكلمت بالإسبانية)

وفي إطار الدعم الذي يقدمه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتنفيذ الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى،

أداة جديدة لتقييم المخاطر لتشاطرها مع جميع الدول الأخرى في المنطقة عليها.

وتأسيسا على العمل والمنهجيات، والأهم، على الشراكات المؤسسية القائمة مع دول منطقة البحر الكاريبي على مر السنين في مجال تقديم المساعدة التقنية فيما يخص الأسلحة الصغيرة، أطلق المركز برنامجا جديدا لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في منطقة البحر الكاريبي. ويجري تنفيذ البرنامج جنبا إلى جنب مع منسق الجماعة الكاريبية المعني بالقرار ١٥٤٠، ويستفيد كثيرا من أعمال الدعوة التي قام بها المنسق في المنطقة. وفي هذا الوقت، يقدم المركز، الدعم القانوني والسياسي والتقني، لخمس دول في منطقة البحر الكاريبي. ويشمل هذا الدعم صياغة التشريعات الجديدة، ووضع سياسات لتنفيذ صكوك عدم الانتشار والضوابط الاستراتيجية، ووضع خطط عمل وطنية طوعية بشأن القرار ١٥٤٠، والتدريب في مجال أمن الاستيراد البحري. ويهدف البرنامج أيضا إلى تعزيز الحوار بشأن وضع قوائم المراقبة الإقليمية، وبروتوكولات الترخيص الإقليمية الموحدة.

ومن دواعي سرور المركز العمل مع شركاء مثل المنظمة البحرية الدولية، ومركز البحوث والتدريب والمعلومات في مجال التحقق، والإنتربول وحكومات الأرجنتين وكندا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بطبيعة الحال، خبراء لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إننا نمدد حاليا نطاق البرنامج للوصول إلى الدول الأخرى في منطقة البحر الكاريبي، ونأمل في تنفيذ المشروع، أو مشروع مماثل، في أمريكا الوسطى والجنوبية.

وشهد عام ٢٠١٤ أيضا الانتهاء من برنامج المركز لإدارة المخزونات وحزمة المساعدة في مجال تدمير الأسلحة الصغيرة المكون من ثلاث مراحل. ويسرني الإبلاغ عن تحقيق

الدورات التدريبية الفريدة حقيقة واقعة. ويواصل المركز تسليط الضوء على إسهام المرأة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة الصغيرة، كما شهدنا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ عندما أصدر المركز المنشور الثاني من منشوراته للاحتفاء بالنساء اللائي كرسن حياتهن المهنية لجعل منطقتنا آمنة.

في الختام، أود أن أشكر الجهات المانحة على دعمها السخي الذي بدونه ما كان ليتحقق أي نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه وأناشد الدول، لا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مواصلة دعم المركز. وأكرر التزام المركز بمواصلة إنشاء واستخدام أدوات مبتكرة لمواجهة الانتشار غير المشروع للأسلحة وجعل منطقتنا أكثر أمنا. وإنني أتطلع إلى تلقي تعليقات اللجنة على تأثير المركز في الميدان وعلى الطريقة التي يمكننا من خلالها تركيز جهودنا بشكل أفضل لتلبية احتياجات اللجنة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): جريا على الممارسة المتبعة في اللجنة الأولى، سأعلق الجلسة الآن لإتاحة فرصة للوفود لإجراء مناقشة تفاعلية مع محاورينا في حلقة النقاش من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١١/٢٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستمع الآن إلى الوفود المدرجة في قائمة المتكلمين في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" ولدينا ما مجموعه ٣٦ وفدا مدرجا في قائمة المتكلمين.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في القائمة، أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي الذي طلب الكلمة للإدلاء

فقد وضع دليلا تقنيا جديدا لضباط قطاع الأمن لتحسين دمج الجوانب والأدلة المتعلقة بالأسلحة النارية والذخيرة في التحقيقات الجنائية. وقد تم وضع هذا الدليل بالتعاون مع مكتب كوستاريكا للشرطة القضائية والتحقيق الذي عمل بشكل وثيق مع عدة دول في أمريكا الوسطى. ويتضمن الدليل جميع عناصر المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة والمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة، وسيتم عرضه خلال برنامج تدريب دون إقليمي تستضيفه كوستاريكا خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٥.

ومن وجهة نظر تشريعية، واصل المركز الإسهام في دول أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية من خلال تهيئة إتاحة مجالات للحوار حول وضع سياسات السلامة العامة والمواضيع الأمنية مع السلطات في العديد من القطاعات في مختلف بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية. وفي المجموع، شارك أكثر من ٢٥٠ مسؤولا في قطاع الأمن في هذه الحوارات. وعلاوة على ذلك، أتاحت لنا الفرصة أيضا للعمل مع العديد من الدول في المنطقة بشأن تحديث تشريعاتها. (تكلمت بالإنكليزية)

حتى يكون نزع السلاح فعالا، لا بد من التوصل إلى حلول متكاملة، مما يعني تمكين المرأة باعتبارها إحدى قوى التغيير وضمان تمثيلها العادل في جميع عمليات صنع القرار وتعزيز مشاركتها الفعالة في المنظمات المعنية بترع السلاح وضمان نفس الوصول إلى فرص التدريب على غرار نظرائها من الرجال. ولأن المركز يقر بالإسهام القيم للمرأة في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، كما جاء في القرار ٦٥/٦٩، فإنه لا يتوانى عن إتاحة فرص تدريب مُخصص للنساء لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة في كل من بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. ويود المركز شكر حكومتي ألمانيا وأستراليا على جعل هذه

ذلك هو ما قاله الوفد الروسي، وهو على يقين من أن روسيا ليست طرفاً في أي من النزاعات السياسية الداخلية في أوكرانيا. ونحن ندرك أن هناك قوى تود أن تثير نزاعاً مسلحاً بين روسيا وأوكرانيا، أي بين دولتين ذاتي سيادة. وأود أن أحول دون الاستفزازات الخطيرة هذه، وخصوصاً أثناء المناقشات الجدية التي تعقد هنا في اللجنة الأولى. ولن تجدي أبداً محاولة دق إسفين بين روسيا وأوكرانيا. فروسيا وأوكرانيا دولتان ذاتا سيادة، وشعبان شقيقان تعود الصلات بينهما إلى آلاف السنين، وتربط بينهما أواصر لغوية اجتماعية ثقافية سياسية واقتصادية وأسرية شتى. وأود أن تذكر اللجنة الأولى هذه الحقيقة وأن تأخذ بها في الاعتبار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين في المجموعة التالية، أود أن أحث جميع المتكلمين مرة أخرى أن يتكروا بمراعاة الحدود الزمنية التي تنظم هذا الجزء من عملنا، وهي خمس دقائق عند التكلم بالصفة الوطنية، وسبع دقائق للبيانات التي يدلي بها باسم عدة وفود. وإذا اقتضت الضرورة، سيساعد الرئيس الوفود على اختتام تعليقاتها.

وننتقل الآن إلى المجموعة المعنونة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

السيد إسنومو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز عن هذا الموضوع الهام المتعلق بهذه المجموعة.

إذ تضع في اعتبارها التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل للبشرية، وخصوصاً الأسلحة النووية، وتشدد على ضرورة الإزالة التامة لهذه الأسلحة، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً ضرورة منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، وعليه تسلّم بضرورة رصد الحالة وبدء العمل الدولي في ذلك الصدد على النحو المطلوب.

بتوضيح ضروري فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به الوفد أمس (انظر A/C.1/69/PV.15). وأعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد ظهر اليوم تعليق على الموقع الشبكي للجنة الأولى يتعلق ببيان عن الأسلحة التقليدية أدلى به الوفد الروسي بالأمس (انظر A/C.1/69/PV.15). وحوى ذلك التعليق اقتباساً سياسياً مشوهاً. وأود أن أتلو عليكم التعليق كما هو:

(تكلم بالإنكليزية)

"على الرغم من اتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين أوكرانيا وروسيا، دعمت الولايات المتحدة انقلاباً غير دستوري في أوكرانيا".

(تكلم بالروسية)

وذلك تشويه خطير لإحدى الجمل الأساسية الواردة في البيان الذي أدلى به الوفد الروسي بالأمس. وأود أن أنوه إلى أن ذلك لم يكن خطأً في الترجمة الفورية، بل إن الترجمة الفورية كانت على درجة عالية من المهنية وخالية من التشويه. وسأتلو عليكم الترجمة الفورية للفقرة التي استخدمت فيها تلك الجملة.

(تكلم بالإنكليزية)

"بعد أن وقّع وزراء خارجية ألمانيا وبولندا وفرنسا في ١٨ شباط/فبراير اتفاق هذا العام بشأن تسوية الحالة السياسية في أوكرانيا، انتهك ذلك الاتفاق تماماً في اليوم التالي، وأيدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، الانقلاب المسلح وغير الدستوري، وساعدت كلتاها القوات الوطنية المتطرفة على الوصول إلى السلطة في كييف، ما أدى إلى حدوث انفجار داخلي حقا في البلد".

(تكلم بالروسية)

بروتوكول غير تمييزي وملزم قانونا يشمل جميع مواد الاتفاقية بصورة متوازنة وشاملة بغية تعزيز الاتفاقية بطريقة مستدامة، بما في ذلك عن طريق تدابير التحقق. وتدعو الطرف الرفض للحركة أيضا على ضرورة تعزيز التعاون والمساعدة والتبادل في مجال السّميات والعوامل والمعدات والتكنولوجيا البيولوجية على الصعيد الدولي دون قيود أو تمييز وفقا لأحكام الاتفاقية.

وتدعو الحركة جميع الأعضاء في الجمعية العامة إلى دعم الجهود الدولية المبذولة لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وتحثها على اتخاذ وتعزيز التدابير الوطنية المناسبة لمنع الإرهابيين من حيازة تلك الأسلحة ووسائل إيصالها، بالإضافة إلى المواد والتكنولوجيات المتصلة بتصنيعها. وفي إطار قرارات مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ١٦٧٣ (٢٠٠٦)، ١٨١٠ (٢٠٠٨) و ١٩٧٧ (٢٠١١)، المتخذة في المجالات التي تشملها المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، تشدد الحركة على ضرورة ضمان عدم انتقاص أي من الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن من ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل أو المنظمات الدولية المنشأة في هذا الصدد أو من دور الجمعية العامة.

وتحذر الحركة من الممارسة المستمرة المتمثلة في استخدام مجلس الأمن سلطته في تحديد المتطلبات التشريعية للدول الأعضاء في تنفيذ قراراته. وفي هذا الصدد، تشدد الحركة على ضرورة تصدي الجمعية العامة لمسألة حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل بطريقة شاملة، مع الأخذ في الاعتبار بآراء جميع الدول الأعضاء.

السيد الجولي (مصر): يلقي وفد جمهورية مصر العربية هذه الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وتنضم المجموعة إلى البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا

وتنوه دول الحركة الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، مع الارتياح، بفعالية تنفيذ الاتفاقية بوصفها الاتفاقية الوحيدة الشاملة المتعددة الأطراف التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتنص على إنشاء نظام للتحقق وتدعو إلى استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وتدعو بلدان الحركة جميع الدول الأطراف المعنية الحائزة لتلك الأسلحة إلى ضمان إكمال تدمير أسلحتها الكيميائية المتبقية في الموعد النهائي الذي تم تمديدته، وتدعو جميع الدول التي لم توقع على الاتفاقية أو تصدق عليها إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن بهدف تحقيق عالميتها.

وإذ تولي الاحترام الواجب لضحايا الأسلحة الكيميائية وأسرههم، تؤكد دول الحركة أهمية ضمان مستوى عال من تأهب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحفاظ عليه بغرض تقديم المساعدة الفورية اللازمة، فضلا عن توفير الحماية من استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى ضحايا الأسلحة الكيميائية. وتدعو دول الحركة الأطراف في الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية دون أي تمييز أو قيد. وفي هذا الصدد، فهي تولي أهمية كبيرة لأن تعتمد دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية خطة عمل بشأن المادة الحادية عشرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية كي يتسنى تنفيذ جميع أحكام تلك المادة على نحو كامل فعال وغير تمييزي.

وترى دول الحركة الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن هذه الاتفاقية تمثل عنصرا هاما في الهيكل القانوني الدولي ذي الصلة بأسلحة الدمار الشامل. وهي تدرك أن عدم وجود نظام للتحقق ما زال يشكل تحديا لفعالية الاتفاقية نفسها. وهي تدعو إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام

وفي حين تتمسك المجموعة العربية بالمبادئ والأهداف المتضمنة في الالتزامات القانونية المشار إليها آنفاً، تستمر إسرائيل في موقفها الرافض للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تضمنت خطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ تدابير عملية بشأن الأركان الثلاثة للمعاهدة: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وترتبط هذه الأركان بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وهو ما من شأنه أن يوفر فرصة غير مسبوقة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. حيث يعكس هذا التوازن الدقيق في تلك الوثيقة بوضوح وجود صلة مباشرة بين الحاجة إلى انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير نووي وانضمام جميع دول المنطقة إلى الاتفاقيات التي تحكم أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وفي إطار تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة العمل لعام ٢٠١٠، فقد وافقت الدول العربية على توسيع نطاق التغطية لتشمل أسلحة الدمار الشامل الأخرى بغية التغلب على إدعاءات لا أساس لها من خلال تحقيق تقدم مواز على مساري نزع السلاح النووي ونزع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

تؤكد المجموعة العربية من جديد على أن إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل مسؤولية جماعية. فقد التزمت المجموعة العربية بحصتها بالفعل، وقدم وفد العراق بالنيابة عن المجموعة العربية تقريراً إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الجهود العربية في هذا الصدد وتجاه هذا الهدف. ويبقى أن تتولى بقية الأطراف مسؤولياتها فيما يتعلق بإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كجزء لا يتجزأ من التنفيذ العام لخطة عمل مؤتمر عام ٢٠١٠ وهي الالتزامات التي سيتم تقييمها أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. استحووا لي في البداية أنؤكد لكم مجددا ثقة المجموعة العربية في قيادتكم لأعمال اللجنة الأولى.

تتمسك المجموعة العربية بموقفها المبدئي الثابت القاضي بأولوية التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت نووية، كيميائية أو بيولوجية، مع إيلاء اهتمام خاص للهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

لقد دعمت المجموعة العربية دوماً هذه الاتفاقات المتعددة الأطراف وسوف تواصل المشاركة بالشكل المناسب في أعمالها. ومن المهم أن نذكر أن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح حددت بشكل واضح بتوافق الآراء أولويات نزع أسلحة الدمار الشامل، وتوافقت على منح الأهمية القصوى في هذا الشأن إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وقد أكدت المجموعة العربية دوماً أنه يجب إعطاء الأولوية القصوى للتخلص من الأسلحة النووية عند تناول موضوع التخلص من أسلحة الدمار الشامل. ومع ذلك، أبدت المجموعة العربية استعداداً ماثلاً وقامت بدور فعال في الجهود المتعلقة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ومن هذا المنطلق، ترجمت المجموعة العربية هذا الاقتناع إلى تدابير عملية تهدف إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل وذلك في إطار خطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، لا شك في أن تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال انضمام إسرائيل لها كطرف غير نووي سيؤدي إلى التوصل لوضع عالمي أكثر أمناً والحفاظ على مصداقية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

ولا تنتج الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية ولا تمتلك أسلحة الدمار الشامل. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن استخدام هذه الأسلحة لا مبرر له، ونذكر تماماً الآثار الإنسانية والاقتصادية وغيرها من الآثار المدمرة الناجمة عن استخدامها. في عالم اليوم المعولم، لا يسع أي بلد أن يبقى غير مكترث إزاء هذا التهديد. يمثل استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخراً في سورية تذكراً حسنة التوقيت بالحاجة الماسة إلى قيام المجتمع الدولي بتعميق عزمه والتزامه بالقضاء التام على هذه الأسلحة، فضلاً عن جميع الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية ونظم إيصالها.

ومما لا شك فيه أن انتشار تلك الأسلحة واستخدامها يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين ويقتضيان اتخاذ إجراءات متضافرة وحازمة. وعلاوة على ذلك، فإن قدرات وأساليب الإرهابيين أصبحت أكثر تطوراً وتشكل تهديداً دائماً التطور وغير متناظر للسلام والأمن الوطنيين والدوليين. إن حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل احتمال حقيقي يجب التصدي له من خلال الإرادة السياسية الحازمة واليقظة المستمرة والتعاون الدولي. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ الدول الأعضاء وتعزز التدابير الوطنية لمنع الإرهابيين من حيازة تلك الأسلحة ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بتصنيعها.

وفي إطار تلك الجهود، تعد الشراكات المتعددة القطاعات بين الحكومات والصناعة والمجتمعات المحلية أساسية. وإدراكاً لتلك الحاجة الملحة، تواصل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية إحراز تقدم كبير في الوفاء بالتزامات عدم

وتحبي المجموعة العربية كل الجهود والمبادرات الهادفة إلى دعم وتسريع مسار جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وقامت في هذا الإطار بإيداع رسائل رسمية لدى الأمين العام للأمم المتحدة تفيد بتأييدها لإعلان هذه المنطقة، وهو ما عكسته مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة (A/68/781). وقيام الدول العربية بهذه الخطوة الإضافية، هو دليل آخر على التزام الدول العربية بالاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن جميع أسلحة الدمار الشامل، والذي لم يقابله إلى الآن التزاماً مقابلاً من إسرائيل، التي تظل الوحيدة في المنطقة غير الطرف، في أي من اتفاقيات أسلحة الدمار الشامل الثلاث، ولم تقم بإيداع رسائل مماثلة لدى الأمين العام أو لدى مجلس الأمن.

والمسؤولية الآن على عاتق الأمم المتحدة من أجل الدفع نحو تنفيذ الالتزام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، من خلال دفع الطرف الوحيد المتبقي إلى الانضمام إلى الإجماع الدولي في هذا الشأن. ونثق في أن اللجنة الأولى ستضطلع بدورها في هذا الصدد من خلال اعتماد مشروع القرار العربي بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط الوارد في الوثيقة A/C.1/69/L.2، على نحو ما تم خلال السنوات السابقة بالأغلبية الساحقة للدول الأعضاء.

السيدة باب - رايلي (بربادوس) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تلتزم الجماعة الكاريبية منذ أمد طويل بالعمل في الساحة المتعددة الأطراف والتصدي للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل. ويمكن رؤية أدلة ملموسة على ذلك في تصديق دولها الأعضاء على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة

وقد تأكدت تلك الحاجة إلى الدعم المستمر والموسع من خلال اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) مؤخراً، والذي يدعو، في جملة أمور، إلى وضع التشريعات وآليات التنفيذ المناسبة للحيلولة دون تسهيل انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع. والمساعدة المطلوبة لأعضاء الجماعة الكاريبية للوفاء بتلك الالتزامات، إلى جانب تلك المتعلقة بعدم الانتشار والمكافحة الأوسع نطاقاً للإرهاب، تقتضي دون شك مشاركة متواصلة من قبل المجتمع الدولي في مساعدة منسق الجماعة الكاريبية في عمله.

والجماعة الكاريبية تتطلع إلى مواصلة المشاركة مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في هذا المجال، وستبقى ملتزمة بالجهود الإقليمية والدولية لمناهضة استخدام أسلحة الدمار الشامل.

السيدة ستينير (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي الخمسة: أيسلندا والدانمارك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج. وقد تم نشر نسخة كاملة من هذا البيان الإلكتروني من خلال بوابة اقتصاد الورق PaperSmart.

إن الهجمات الرهيبة بالأسلحة الكيميائية في سوريا في العام الماضي قد أذهلت العالم أجمع، وذكرتنا بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل ما زال يشكل تهديداً خطيراً. وكانت المختبرات في فنلندا والسويد من بين تلك التي وفرت التحليل الكيميائي لدعم تحقيق الأمم المتحدة بشأن الاستخدام المزعوم، بقيادة السيد آكي سلسستروم. وإزالة الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في سوريا، بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، قد انتهت تقريباً.

كان من الضروري إزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا للتأكد من أنها لن تستخدم مرة أخرى ضد السكان المدنيين أو تقع في أيدي الجماعات المسلحة. وهذه أول مرة يتم فيها إزالة

الانتشار المهمة تلك في ظل النظم الثلاثة لعدم الانتشار الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وبالرغم من التحديات الكبيرة الأخرى التي تواجه بلداننا على الصعيد الأمني، خاصة فيما يتعلق بمنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، ما زالت دول الجماعة الكاريبية تخصص موارد كبيرة لتنفيذ التشريعات واللوائح ذات الصلة والضوابط الإدارية لمنع النقل العابر أو العبور أو الاستيراد أو التصدير أو السمسة للمواد ذات الاستخدام المزدوج والسلع الاستراتيجية الأخرى التي يمكن استخدامها لإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

ومما يكتسي أهمية خاصة تركيزنا المستمر على تطوير بنية تحتية مناسبة لمراقبة الصادرات، وقوائم المراقبة التي تحكم الأصناف الاستراتيجية، وتدريب موظفي الإنفاذ والتشغيل على كشف وتحديد ومنع تلك السلع المحظورة وملاحقة الانتهاكات، حسب الاقتضاء. ومما ساعد بشكل كبير على إحراز تقدم في تحقيق تلك الأهداف الرئيسية تعاوننا المستمر مع برنامج الجماعة الكاريبية والأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، الذي قام بتنسيق مساعدات مفيدة مع الشركاء الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونظراً لدور البرنامج في تعزيز جهود منع الانتشار على الصعيد الإقليمي وتسميته مؤخراً كمنسق إقليمي للجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لمساعدة الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية في عملها من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، من الأهمية بمكان أن يستمر حصول البرنامج على الدعم الكافي لمساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بتلك الالتزامات الهامة.

الاستخدام المنهجي والمتكرر لغاز الكلور ضد المدنيين في سوريا في الآونة الأخيرة. فاستخدام تلك المادة الكيميائية السامة كسلاح خرق واضح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ويجب مساءلة جميع مرتكبي الانتهاكات وجرائم الحرب في سوريا، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن نؤيد تماماً عزم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على ضرورة استمرار بعثة تقصي الحقائق في عملها.

ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن المعلومات التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق واضحة تماماً، بما في ذلك تقارير الشهود التي تفيد بأن الهجمات ترتبط باستخدام المروحيات دائماً. والنظام السوري وحده الذي لديه القدرة على استخدام المروحيات بهذه الطريقة. وندعو سوريا للتعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق تدمير مرافق الإنتاج المتبقية. ونحث سوريا أيضاً على التعاون الكامل في التحقق من إعلاناتها بشأن أسلحتها الكيميائية وما تتضمنه من تناقضات.

وفي غضون ذلك، تستمر الحرب الأهلية في سوريا، بما لها من آثار مدمرة. والتكلفة البشرية تتزايد يوماً بعد يوم. ولذلك، يجب أن تستمر الجهود من أجل إيجاد حل سياسي للتراع. وفي حين أن الحالة في سوريا ستظل القضية الأهم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في المستقبل القريب، يجب ألا تغيب عن بالنا أهمية متابعة اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبلدان الشمال تحث الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية وليبيا على الإسراع بتدمير ترساناتها وتحقيق الأهداف المتوخاة من تدميرها. كما نحث البلدان التي ليست طرفاً في الاتفاقية على أن تنضم إليها وتصبح أعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول الأطراف التي لم تنفذ الاتفاقية بالكامل أن تفعل ذلك.

ترسانة بلد ما من أسلحة الدمار الشامل. تمثل هذه الطريقة. والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة المعنية بالتخلص من برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية قد أتمت مهمتها في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وتود بلدان الشمال الأوروبي أن تشكر المنظمة الخاصة سيغريد كاغ على جهودها الاستثنائية وريادتها، كما تتوجه بالشكر لجميع موظفي البعثة المشتركة لعملهم الدؤوب، الذي كان حيوي الأهمية لنجاح المجتمع الدولي في القضاء على ترسانة الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في سوريا.

وكان التعاون الدولي في تلك المهمة رائعاً. وقامت الدانمرك، في تعاون وثيق مع النرويج، بدور رائد في تنسيق فرقة العمل البحرية التي نفذت عملية النقل. ووفرت الدانمرك والنرويج سفناً تجارية لنقل الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن سفن الحراسة المرافقة، لفترة طويلة من الوقت. وأسهمت فنلندا بفريق كيميائي وبيولوجي وإشعاعي ونووي في فرقة العمل البحرية. وقدمت روسيا والصين والمملكة المتحدة إسهامات قيمة أيضاً. ونود أن نشكر شركاءنا في هذه المهمة لما قدموه من إسهامات ببناء وقيمة.

وبلدان الشمال الأوروبي ساعدت البعثة المشتركة في مجالات أخرى أيضاً. فقد وضعت الدانمرك والسويد قدرات كبيرة للنقل الجوي تحت تصرف البعثة المشتركة. وقدمت فنلندا مفرزة للحماية البحرية لدعم السفينة ”كيب راي“، وتشارك شركة إدارة النفايات الفنلندية ”إيكوكيم“ في العمل الجاري في تدمير المواد الكيميائية السورية. وتمثل تلك العملية مجاًلاً وتجربة جديدين. لذلك، نرى أنه سيكون من الأهمية بمكان تطبيق الدروس المستفادة، فهذا يمكن أن يقدم أفكاراً قيمة لعمليات مماثلة في المستقبل.

إن بلدان الشمال تشعر بقلق بالغ لأن بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق أكدت التقارير بشأن

”الوفاء بصورة ملموسة بالالتزام المشترك بين الدول الأعضاء لجعل الأمريكيتين منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية“.

وتعني دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بصفة خاصة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على منحها مؤخرا جائزة نوبل للسلام تقديرا لعملها الهام.

إن دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تدين بشدة وجود الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتكرر تأكيد أن استخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية. ويجب منع العواقب الكارثية لاستخدامها من خلال إلزاتها الكاملة. ويؤكد الاتحاد مجددا التزامه بحظر تطوير وإنتاج وحيازة ونقل وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية، وإلزاتها الكاملة، على النحو المتفق عليه في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما ندعم تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي، ونشجع مواصلة العمل نحو إضفاء الطابع العالمي عليها.

وكما تم التأكيد خلال اجتماع مؤتمر القمة السابع لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية في باراماريبو، تعتبر منطقتنا استخدام الأسلحة الكيميائية بجميع أشكالها جريمة من جرائم الحرب وجريمة ضد الإنسانية، وتؤكد ضرورة معالجة هذه المسألة في ضوء القانون الدولي بطريقة نزيهة وشفافة. وبناء على ذلك، نعرب عن القلق إزاء احتمال استخدام غاز الكلور في هجمات ضد المدنيين في سورية خلال السنة الحالية. كما ندين الهجوم على بعثة تقصي الحقائق التي أنشأتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويرحب الاتحاد بانضمام سورية إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وينوه بالتقدم الهام المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ونعيد التأكيد على أهمية اتخاذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أيلول/

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية هي حجر الزاوية في الصرح الدولي لترع السلاح وعدم الانتشار. والتكنولوجيا الحيوية علم سريع التطور، وهناك حاجة إلى مبادرات طموحة واستشرافية لتعزيز الاتفاقية. ونعتقد أن على الدول الأطراف أن تركز على المجالات التي يمكن أن تتحقق الوحدة بشأنها، وعلى الخطوات العملية التي من شأنها أن تعزز الاتفاقية بطريقة بناءة. وسنسعى للتأكد من أن الجهود الجارية لتعزيز نظام الأسلحة البيولوجية والسامة ستشمل تعزيز آلية التحقيق التابعة للأمين العام بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية.

إن تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا تذكروا قوة بمدى خطورة انتشار الأمراض المعدية. فالإيبولا ليس مجرد أزمة صحية، ولكنه أيضا أزمة إنسانية واقتصادية وأمنية. وقد جرى تدشين برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي في شباط/فبراير من هذا العام. وهو يمثل جهدا مشتركا بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني من أجل تسريع التقدم نحو إيجاد عالم آمن وفي مأمن من تهديدات الأمراض المعدية، وهي مبادرة تدعمها بلدان الشمال الأوروبي. وسيكون لنا جميعا أدوار في دعم برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي، وتضطلع البلدان الشمال الأوروبي بدور فعال في ذلك الجهد.

السيدة هيو - أيه - كي (سورينام) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

وأود بالنيابة عن الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التذكير بأنه في الإعلان بشأن الأمن في الأمريكيتين، الموقع في عام ٢٠٠٣، أعلنت بلداننا أن ”هدفنا جعل الأمريكيتين منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والكيميائية“. وإضافة إلى ذلك، ومن خلال القرار ٢١٠٧ (٢٠٠٥)، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، قررنا بالإجماع

وفعالياتها، مما يساعد على تحقيق هدف الاتفاقية والغرض منها وضمان التنفيذ الكامل لأحكامها، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتحقق الدولي من الامتثال، بينما تمثل منتدى للتشاور والتعاون بين الدول الأطراف.

وتقدر دول الاتحاد التعاون والمساعدة الدوليين اللذين توفرهما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من خلال الترويج للمناسبات المتعلقة بالمساعدة والحماية من الأسلحة الكيميائية والتي تعقد سنويا في العديد من دول الاتحاد. ونعتقد أن هذه المبادرات تسهم في في هيئة بيئة أكثر أمنا في منطقتنا. ويرحب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، المعقود في لاهاي في الفترة من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وننوه بصفة خاصة باعتماد تقريره النهائي بتوافق الآراء، وهو التقرير الذي تناول جميع جوانب الاتفاقية وتضمن توصيات هامة بشأن مواصلة تنفيذها.

كما يؤكد الاتحاد من جديد الأهمية الأساسية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ونؤكد استعدادنا لمواصلة التعاون بنشاط وعلى نحو بناء في النهوض بأهداف التنفيذ التام للاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها.

ونشاط العديد من الدول الأخرى فكرة أن الإجراءات الدولية الفعالة لمكافحة التهديدات البيولوجية ينبغي أن تكون عالمية وملزمة قانونا وغير تمييزية. وثمة حاجة إلى تصميم وتنفيذ تدابير إضافية لضمان الإنفاذ الفعلي للحظر. ولذلك، نؤيد الاستئناف الفوري للمفاوضات بشأن وضع بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، ينشئ نظاما فعالا للتحقق يهدف إلى التنفيذ العالمي للاتفاقية.

سبتمبر ٢٠١٣ لقرار تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، والذي أيدته مجلس الأمن في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وفي ذلك السياق، نشيد بجهود البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة والمعنية بالقضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، والتي نجحت في إنجاز ولايتها في أيلول/سبتمبر الماضي.

وبينما نسلط الضوء على تزايد مشاركة الدول في الاتفاقية، ندعو الدول التي لم تنضم إليها بعد، أن تفعل ذلك بسرعة. كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تعزيز عالمية الاتفاقية والتنفيذ الكامل لجميع أحكامها.

ونعيد التأكيد على أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والذي ينص على إطار للانتهاء من تدمير الترسانات الكيميائية المتبقية، مع الحفاظ على سلامة الاتفاقية ومصادقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، نخب بالبلدان الحائزة لأسلحة كيميائية أن تفي بالتزاماتها بموجب الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقية وأن تدمر ترساناتها في الإطار الزمني المتفق عليه. ونخب أيضا بجميع الدول التي قد تمتلك أسلحة كيميائية لإزالتها والانضمام إلى الاتفاقية على وجه السرعة، دون أي شروط.

ويشير الاتحاد إلى ضرورة تنفيذ أحكام الاتفاقية على نحو يتفادى عرقلة التطور الاقتصادي أو التكنولوجي للدول الأطراف والتعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية، بما في ذلك التبادل الدولي للمعلومات العلمية والتقنية والمواد الكيميائية والمعدات اللازمة لإنتاج المواد الكيميائية أو تجهيزها أو استخدامها لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية.

ويعرب اتحاد أمم أمريكا الجنوبية عن تقديره لإسهام الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تطوير المنظمة

ضد الإنسانية. ولا يمكن السماح بأي إفلات من العقاب، ويجب إخضاع مرتكبي الهجمات للمساءلة.

إن المجتمع الدولي خلال العام الماضي تعاون تعاوناً فعالاً وتصرف بشكل عاجل للقيام بتدمير مخزون سوريا المعلن من الأسلحة الكيميائية، تمسحاً مع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويشكل نقل مخزون سوريا المعلن من الأسلحة الكيميائية وتدميره لاحقاً خطوة هامة نحو التفكيك الضروري الكامل ولا رجعة فيه لبرنامج سوريا للأسلحة الكيميائية. وتبرع الاتحاد الأوروبي بمبلغ ١٧ مليون يورو للخطوة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير الأسلحة الكيميائية لسوريا. وإضافة إلى ذلك، قدمت عدة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمات مالية ومساهمات أخرى هامة لدعم الخطة وقبلت بتدمير المواد في أراضيها.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وعلى وجه الخصوص، يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ حيال الاستخدام المنهجي والمتكرر لأية مادة كيميائية سامة بوصفها سلاحاً للحرب منذ نيسان/أبريل الماضي، على نحو ما أكد عليه في التقرير الثاني لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي شكلت لاستجلاء الحقائق حول هذه المزاعم. ولا تزال تثار مزاعم مماثلة جديدة. ويشاطر الاتحاد الأوروبي الرأي القائل إن الأدلة التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق أدلة ملموسة. فقد شملت الأدلة استخدام المروحيات، وهي قدرات لا يملكها سوى النظام السوري. ونؤيد قرار المدير العام بأن تواصل بعثة تقصي الحقائق أعمالها، ولا تزال عازمين على معاقبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال المروعة. وعلى سوريا أيضاً ضمان تفكيك برنامجها للأسلحة النووية بشكل كامل ولا رجعة فيه، بما في ذلك مرافق الإنتاج المتبقية.

وشاركت الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية بنشاط في اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٣، المعقود في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وفي اجتماع الخبراء لعام ٢٠١٤ الذي عُقد في آب/أغسطس. ونرحب بالمناقشات التي جرت وفقاً للبنود الدائمة على جدول الأعمال المعتمد في المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولا سيما ما يتعلق منها بتعزيز التعاون والمساعدة بموجب المادة العاشرة، وهو ما يمثل أداة أساسية لتحقيق أهداف الاتفاقية.

وفي الختام، يؤكد الاتحاد من جديد أن اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية صكان قانونيان دوليان هاما لتوجيه الجهود المتعددة الأطراف في النضال من أجل الإزالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمراقبة الاتحاد الأوروبي.

السيدة غانسلاندت (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويحظى هذا البيان بتأييد جمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا والبوسنة والهرسك وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ما زال يشكل خطراً متنامياً يهدد السلام والأمن الدوليين. والحالات الأخيرة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية تعزز الدعوة إلى اتباع نهج حاسم وعالمي حيال ذلك التهديد.

ويقف الاتحاد الأوروبي صفاً واحداً في إدانته بأقوى العبارات كل استخدامات الأسلحة الكيميائية في سوريا، التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وجريمة حرب وجريمة مرتكبة

يزال الاتحاد الأوروبي على اقتناع بضرورة تعزيز الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية ويناشد جميع الدول الأطراف الوفاء بالمتطلبات التي حددتها المؤتمرات الاستعراضية المتعاقبة المتمثلة في تقديم التقارير عن تدابير بناء الثقة سنويا. كما أن التنفيذ الفعال على الصعيد الوطني أمر أساسي لسلامة الاتفاقية.

وتتيح العملية الحالية فيما بين الدورات، في الفترة المفضية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٦، فرصة لتحديد نهج جديدة، مثل إنشاء الآلية المقترحة لاستعراض الأقران. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى المزيد من مناقشة الآلية في الاجتماع المقبل للدول الأطراف. ويدل الاهتمام الأقاليمي بالبند الذي يناقش كل سنتين بشأن كيفية تعزيز تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية في وقت سابق هذا العام على أن هناك مجالا لعقد مناقشة موضوعية وتحديد طرق العمل الملموسة.

وواصل الاتحاد الأوروبي إحراز تقدم في تنفيذ مبادرة مراكزه للتميز في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي تهدف إلى تعزيز قدرات مؤسسات البلدان الشريكة على منع المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وكشفها ومكافحتها وتعزيز الهيكل الأمني الشامل. ويشكل هذا المشروع أكبر مبادرة لمنع الانتشار في التاريخ يضطلع بها الاتحاد الأوروبي. وكرس مبلغ حوالي ١٠٠ مليون يورو لتنفيذ المشروع.

ويضيف خطر حصول الأطراف الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل بعد حرجا جديدا. ومن الأهمية الحيوية بمكان النهوض بالتعاون الدولي، في إطار الأمم المتحدة وفيما بين جميع الدول الأعضاء على السواء، من أجل التصدي لهذه التحديات. وهذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ومنذ البداية، ما فتى الاتحاد الأوروبي داعما قويا للتنفيذ القوي والفعال

وتشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية عنصرا رئيسيا لإطار منع الانتشار ونزع السلاح. ولا بد من الضمان الكامل لسلامة الاتفاقية وتطبيقها الصارم. ويمثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه المساهم الأكبر في الاتفاقية وسيواصل تقديم الدعم المالي والعيني الكبير لأنشطة الاتفاقية. ولا يزال بلوغ هدف التدمير المقيّد زمنيا وإضفاء الطابع العالمي عليه تحديا رئيسيا، ونناشد البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أو تصادق عليها أن تفعل ذلك بدون تأخير. وندعو الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى الإسراع بتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يستمر القيام بعمليات تدمير الأسلحة الكيميائية بطريقة صادقة وشفافة وفي إطار نظام التحقق القائم. كما نؤكد على أهمية التنفيذ الكامل للاتفاقية على الصعيد الوطني.

وينخرط الاتحاد الأوروبي في دعم عمليات تحسين السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. ويجري حاليا تنفيذ مشاريع جديدة بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من منظمة الصحة العالمية. ويدل تفشي وباء إيبولا مؤخرا على الآثار التي يحتمل أن تحدثها العوامل البيولوجية المولدة للأمراض في عالم متصف بالعولمة. وفي هذا السياق، نشيد بمبادرة الخطة العالمية للأمن الصحي وقرار مجلس الأمن ٢١٧٧ (٢٠١٤)، اللذين قرارا أن النطاق غير المسبوق لتفشي وباء إيبولا في أفريقيا يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى لزيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية ولتنفيذها الكامل وإضفاء الطابع العالمي عليها، ويبدل جهودا محددة لإقناع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية أو تصادق عليها بأن تفعل ذلك بدون تأخير. وتضمن عدة مشاريع للاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٦ استمرار تقديم الدعم والمساهمة المالية لتعزيز أهداف الاتفاقية. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا توطيد دور المجتمع المدني. ولا

من الاعتراف المتزايد بالمدونة ودعم الجمعية العامة لها، فإن عددا من الدول الرئيسة التي تضطلع بأنشطة هامة في مجال القذائف التسيارية لم تنضم بعد إلى المدونة. وسيشجع الاتحاد الأوروبي إضفاء الطابع العالمي على المدونة، حيثما أمكن ذلك وعند الاقتضاء، إقامة علاقة وثيقة بين المدونة ومنظومة الأمم المتحدة، من خلال تأييدنا بالإجماع لمشروع القرار الذي يقدم كل سنتين، وبشكل مماثل للأعوام السابقة، من خلال مناسبتنا للتوعية المقرر عقدها على هامش اجتماعات اللجنة الأولى. ونناشد جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المدونة أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

كما أن مراقبة الصادرات ضرورية لمنع انتشار القذائف. ونرى أن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يضطلع بدور رئيسي، وسنواصل تشجيع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الانضمام إلى نظم مراقبة الصادرات. ونؤيد أيضا المزيد من النظر في اتخاذ الخطوات المتعددة الأطراف لمنع تهديد انتشار القذائف وتعزيز جهود نزع السلاح في ميدان القذائف.

ولا نزال نؤيد الآليات الدولية الأخرى الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومن بينها الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وموادها، التي أصبحت منبرا هاما للتنسيق والتعاون. وما زالت مراكز الاتحاد الأوروبي للتميز تسهم في إطار الشراكة العالمية. كما تشكل ضوابط التصدير، لا سيما القائمة على أساس قوائم فريق أستراليا، أدوات هامة للغاية لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بالتفضل بأن تقصر بياناتها على مدة أقصاها خمس دقائق حين تتكلم بصفتها الوطنية، وسبع دقائق حين تتكلم باسم مجموعة من الوفود.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في وقت سابق باسم حركة عدم

للقرار بهدف تعزيز الجهود العالمية المبذولة في هذا الصدد. وأُعتمدت مشاريع جديدة بغية مواصلة تعزيز التنفيذ الكامل للقرار وتقديم المساعدة إلى البلدان الثالثة في امتثالها لالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وسيوصل الاتحاد الأوروبي تشجيع الجهود الدولية الرامية إلى منع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها وإلى تعزيز الإطار الدولي والقدرات الوطنية على السواء. وتحقيقا لتلك الغاية، سيدعم الاتحاد دعما فعالاً، ضمن مبادرات أخرى، اعتماد مشروع القرار الذي يقدم كل سنتين المعنون "منع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة"، تحت الرعاية الريادية لفرنسا وألمانيا (A/C.1/69/L.34/Rev.1).

ويؤمن الاتحاد الأوروبي إيمانا جازما بأن انتشار القذائف، وبخاصة القذائف القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، لا يزال يشكل قلقا بالغاً لنا جميعاً وتهديدا للسلام والأمن الدوليين، على النحو الذي أكدت عليه مجددا قرارات مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٩٧٧ (٢٠١١). وتستدعي قلقنا العميق عدد من تجارب إطلاق القذائف القصيرة والمتوسطة المدى التي أُجريت خلال الأعوام القليلة الماضية خارج نطاق جميع نظم الشفافية والإبلاغ المسبق القائمة وانتهكا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران. كما أن استخدام الحكومة السورية لمئات القذائف التسيارية يثير القلق العميق إذ أنه يشكل خطرا ماثلا على سكانها المدنيين ويؤدي إلى زعزعة السلام والأمن في المنطقة.

وتشكل مدونة لاهاي لقواعد السلوك الصك المتعدد الأطراف الوحيد في مجال الشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بانتشار القذائف التسيارية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي المدونة بقوة ويرى أن هذا الصك الهام، الذي تنضم إليه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن يصبح عالميا. وبالرغم

فإن تبادل التصورات بشأن التفشي الراهن لفيروس إيبولا قد يكون مفيداً للجميع، بما في ذلك في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

والهند لديها ضوابط تصدير وطنية قوية قائمة على أساس القانون بما يتفق مع أعلى المعايير الدولية. وقد أودعنا تقريرنا عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وقدمنا تحديثات دورية منذ ذلك الحين، وآخرها في عام ٢٠١٣. وتلتزم الهند بالحفاظ على أعلى المعايير الدولية فيما يتعلق بمراقبة المواد الكيميائية والبيولوجية والسامة. وفي هذا الصدد، أحرزت الهند تقدماً كبيراً في مشاركتها مع مجموعة أستراليا وغيرها من نظم مراقبة الصادرات سعيًا للحصول على العضوية الكاملة.

السيد آهن يونغ - جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): خلال الاثني عشر شهراً الماضية، شهدنا إنجازات لم يسبق لها مثيل في الجهود غير العادية للقضاء على الأسلحة الكيميائية في سوريا، مع التدمير الكامل لمواد الفئة ١ الكيميائية وقرب الانتهاء من تدمير مواد الفئة ٢ الكيميائية. وتشكل تلك التطورات خطوة هامة صوب التفكيك الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري، وأود أن أشكر جميع موظفي البعثة المشتركة والمنسقة الخاصة، سيغريد كاغ، على شجاعتهم وتفانيهم وعملهم الشاق. وعمل البعثة المشتركة قد أرسى سابقة ممتازة للتعاون الوثيق من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح.

ولكن، بالرغم من تلك الإنجازات، يشعر وفدي ببالغ القلق إزاء اكتشاف بعثة تقصي الحقائق لاستخدام غاز الكلور في إحدى القرى الواقعة في شمال سوريا. وحكومة بلدي تدعم الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لاستجلاء أي تناقض في إعلان الحكومة السورية والعمل المستمر لبعثة تقصي الحقائق.

الانحياز. وسيجري تعميم نسخة أكمل من بياننا، في حين إنني سأغتنم هذه الفرصة لتلاوة بعض النقاط الهامة التي يتضمنها.

تعلق الهند أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية كمثالين للمعاهدات غير التمييزية في مجال نزع السلاح من أجل القضاء التام على نوع معين من أسلحة الدمار الشامل. والهند تؤكد من جديد أن نزع السلاح هو الهدف الرئيسي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وينبغي أن تظل له الأولوية حتى يتحقق التدمير الكامل لكل مخزونات الأسلحة الكيميائية. وقد انتهت الهند من تدمير مخزوناتاها من الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٠٩، ضمن الإطار الزمني المحدد بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وينبغي للدول الحائزة المتبقية أن تفي بالتزاماتها في أقصر وقت ممكن. والتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة ضروري لتحقيق أهداف الاتفاقية ومقاصدها. وتحقيق عالمية الاتفاقية من العوامل الأساسية لنجاحها أيضاً. وقد استجابت الهند بصورة إيجابية لطلب ميانمار للمساعدة في الخطوات التي تحتاج إليها لاستكمال الانضمام إلى تلك الاتفاقية.

يجب إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي جهة، كما يجب ألا تنتهك المعايير الدولية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. وقد أسهمت الهند في الجهود الدولية التي بذلت تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في سوريا.

والهند ستظل ملتزمة بتحسين فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعزيز تنفيذها وتحقيق عالميتها. وتشاطر الهند الاهتمام الواسع النطاق بين الدول الأطراف لتعزيز فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها من خلال المفاوضات وإبرام بروتوكول لذلك الغرض. والهند تواكب أحدث التطورات في تقاريرها المتعلقة بتدابير بناء الثقة. وكموضوع الساعة،

لعام ٢٠١٤. ويحدونا وطيد الأمل في أن تكون ورقة العمل تلك أساساً مفيداً لمزيد من المناقشة بشأن المسألة.

إن عالمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية تشكل ركيزة أخرى لنظام أقوى لتلك الاتفاقية. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالتقدم الذي أحرزته ميانمار مؤخراً صوب التصديق على الاتفاقية. ونرى أن زيادة الوعي مكتملة للجهود الدول من أجل تعزيز نظام الاتفاقية بشكل كبير.

وجمهورية كوريا تؤيد بقوة عملية ما بين الدورات المعززة، على النحو المتفق عليه في المؤتمر الاستعراضي السابع للاتفاقية في عام ٢٠١١. ونأمل أن تؤدي عملية ما بين الدورات تلك إلى تعزيز التفاهم المشترك واستكشاف تدابير ملموسة للقيام بعمل فعال في التحضير للمؤتمر الثامن لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية في عام ٢٠١٦.

وقد وجدنا أن أحد مواضيع مناقشات ما بين الدورات لهذا العام - التعاون والمساعدة - موضوع يطرح في الوقت المناسب وموآت بشكل خاص. والتعاون مع المنظمات ذات الصلة وتلقي المساعدة منها في حالة الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى الخطر الحقيقي المتمثل في سوء استخدام علوم الحياة المتقدمة. والمناقشات بشأن كيفية تعزيز تطبيق المادة السابعة توفر فرصة للمجتمع الدولي لإعداد الاستجابة لواحد من أكثر التحديات إلحاحاً في عصرنا. ويأمل وفدي في المضي قدماً في المناقشات الموضوعية من خلال عملية ما بين الدورات صوب مزيد من التقدم في المؤتمر الاستعراضي الثامن الوشيك.

أخيراً، يرى وفدي أن الخطة العالمية للأمن الصحي، التي أطلقت هذا العام من خلال مبادرة الولايات المتحدة، ستسهم في إرساء التنسيق بين القطاعات على المستوى المحلي والتعاون مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى. وحكومة بلدي تدعم تلك المبادرة وسوف تستضيف سول في العام القادم اجتماعاً

وبغية منع استخدام الأسلحة الكيميائية، فإن تحقيق عالمية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية مفتتئ يمثل أولوية رئيسية، ووفدي يقدر جهود المنظمة في هذا الصدد. وجمهورية كوريا تحث جميع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على أن تفعل ذلك بدون تأخير وتنضم إلى الجهود الموحدة لتخليص العالم من الأسلحة الكيميائية.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي أول اتفاقية دولية لخطر صنف معين من أسلحة الدمار الشامل وتمثل معلماً هاماً في تاريخ الجهود الدولية لترع السلاح. غير أن نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية يواجه تحديات فريدة من نوعها مع التقدم في مجال التكنولوجيا الحيوية وعلوم الحياة، فضلاً عن الطابع الكامن للاستخدام المزدوج والانتشار الواسع لتلك التكنولوجيا. ووفدي يشعر بقلق بالغ بشأن ما تردد مؤخراً عن أن حاسوباً محمولاً يخص تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يحتوي بيانات غزيرة عن الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك تعليمات بشأن كيفية الحصول على مادة الريسين السامة من بذور الخروع.

وفي ضوء تزايد التهديدات المحتملة، لا بد من تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية لمعالجة تلك التحديات بشكل ملائم مع ضمان الاستخدام السلمي للتكنولوجيا الحيوية. ويتطلب ذلك فكراً إبداعياً يختلف عن النهج التقليدي لتحديد الأسلحة ويكون متعدد الأوجه على المستويين الإقليمي والدولي. ورأي وفدي الثابت أن جهودنا لتعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية يجب أن تبدأ بالتنفيذ الفعال للاتفاقية من خلال جملة أمور، منها سن وإنفاذ تدابير تشريعية وطنية ملائمة. وفي هذا الصدد، اقترحت جمهورية كوريا بصورة مشتركة مع غيرها من الدول التي تشاطرها الرأي ورقة عمل بشأن التنفيذ الوطني، وذلك في اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة البيولوجية

رئيسي في عملية التحقق من إزالة ترسانة ومرافق الأسلحة الكيميائية في سوريا. وتود المكسيك أن تعرب عن تقديرها لقيادة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السفير أحمد أوزوجو والعاملين معه في الأمانة التقنية، ولا سيما الأشخاص الذين يعملون في الميدان، في إنجاز برنامج الامتثال لتدمير الأسلحة ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في سوريا واختتامه خاتمة ناجحة.

وشكل الإنهاء من تدمير وإزالة الأسلحة الكيميائية من سوريا في ٢٣ حزيران/يونيه، قبل أيام من الموعد النهائي الذي حدده مجلس الأمن، معلما تاريخيا غير مسبوق في الجهد الجماعي لإحراز تقدم قوي نحو عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواجه تحديا يتمثل في التدمير المادي لـ ١٢ مرفقا من مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في سوريا، فضلا عن استيضاح المعلومات التي قدمتها سوريا إلى المنظمة في بيانها الاستهلاكي وتعديلاته اللاحقة. ونرحب باستعداد سوريا لتوضيح عدم الاتساق الذي لوحظ في بياناتها. ونعتقد أنه يسهم في شفافية تقديم المعلومات والامتثال لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتعزيز النظام المنشأ بموجب ذلك الصك.

ونرحب بتقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي أجرت تحقيقات في ادعاءات استخدام غاز الكلور ضد السكان المدنيين في سوريا. ويستدعي تأكيد الاستخدام المتكرر والمنتظم للمواد السامة ضد المدنيين في ثلاث قرى في شمال سوريا إدانة قوية وإجراء تحقيق متعمق حول مرتكبي تلك الجرائم وتحديد مسؤولية الهيئات الدولية ذات الصلة.

تولي المكسيك أهمية كبرى لتعزيز التنفيذ الكامل للاتفاقية من جميع أبعادها، سواء في الإزالة الكاملة لمخزونات الأسلحة الكيميائية، وفي التحقق والمساعدة والتعاون الدولي للأغراض

على المستوى الوزاري بشأن الخطة العالمية للأمن الصحي. ويحدونا الأمل في أن تفضي الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والمبادرات الإقليمية والدولية الأخرى إلى تعزيز التآزر المتبادل، وبالتالي تمكنا من تعزيز قدرتنا على مكافحة التهديدات البيولوجية.

السيدة غارسيا غويزا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية):

وفدي سيعمم النسخة الكاملة من هذا البيان احتراماً للحدود الزمنية المقررة.

تؤكد المكسيك مجدداً أن نظام القرن الحادي والعشرين للسلم والأمن الدوليين ينبغي ألا يُبنى أو يعتمد على أسلحة الدمار الشامل ذات الآثار العشوائية واللاإنسانية. يجب أن يبنى ذلك الهيكل الجديد على العدالة والتنمية الاجتماعية والقانون الدولي وتطبيق سيادة القانون. ولذلك، كانت اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية من المعالم البارزة والركائز الأساسية للهيكل الدولي الجديد لترع السلاح وعدم الانتشار الذي نقوم ببنائه. وهاتين الاتفاقيتين، أرسينا القواعد الأساسية لحظر الأدوات اللاإنسانية للحرب وإزالتها.

وقد أحرزنا تقدما كبيرا في تحقيق الأهداف العامة لترع السلاح وعدم الانتشار، لكن علينا بذل المزيد من الجهود في هذا الاتجاه للتوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

لقد أثبتت اتفاقية الأسلحة الكيميائية أنها أنجع صك لترع السلاح وأكثرها تطورا وفعالية. فهي لا تحظر الأسلحة الكيميائية فحسب، بل تنسق عملية تدميرها في إطار نظام يشكل أعلى المعايير بشأن التحقق. ويمكن إجراء التفتيش في أي وقت وأي مكان وهو لا يتيح للطرف المعني إمكانية الرفض.

ويشكل هذا النظام صميم ومصدقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي اضطلعت في الأشهر الأخيرة بدور

رحب المجتمع الدولي في العام الماضي بقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر بالتكليف قانونيا بإزالة الكاملة لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. كان هذان القراران إنجازا تاريخيا لم يسبق له مثيل سمح بإزالة الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في سوريا والتحقق من تدميرها. ومع ذلك، لا تزال هناك دواعي قلق خطيرة، بما في ذلك استمرار استخدام سوريا للأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري في انتهاك مباشر لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، واتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأكدت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ١٠ أيلول/سبتمبر استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وتشيد الولايات المتحدة بشجاعة وتفاني البعثة وجهودها المهنية والحيادية، وتؤيد بقوة قرار المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن تواصل بعثة تقصي الحقائق عملها. يتضمن التقرير الثاني مجموعة استنتاجات دامغة وثبوتية تفيد بتورط الحكومة السورية في هجمات مميتة بالأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وخلصت بعثة تقصي الحقائق إلى أن شهادة الشهود الأساسيين والمستندات المؤيدة تؤكد بدرجة عالية من الثقة استخدام غاز الكلور بشكل منتظم ومتكرر كسلاح في شمال سوريا. وشددت بعثة تقصي الحقائق على أن،

”اتفق الشهود في وصفهم للحادثات التي تنطوي على إطلاق مواد كيميائية سامة على ربط هذه الأجهزة المتفجرة بتخليق طائرات مروحية فوق المكان“.

ومن المعروف جيدا أن القوات المسلحة السورية تمتلك القدرة على استخدام طائرات الهليكوبتر في تلك الهجمات.

السلمية فيما يتعلق بتلك الجوانب للأنشطة المتعلقة بمواد كيميائية غير محظورة بموجب الاتفاقية.

وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية إحدى الركائز الأساسية لترع السلاح وعدم الانتشار الدوليين ونظام الصحة العامة على الصعيد العالمي. ولذلك، نأسف لأن الدول الأطراف لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اتفاقات من شأنها أن تسمح بإنشاء أدوات لازمة للتحقق من تنفيذ وإنفاذ الاتفاقية.

إن الحالة الراهنة في العديد من بلدان غرب أفريقيا المتضررة من فيروس الإيبولا تدعو للنظر الجاد في مسألة الصحة العامة على الصعيد العالمي. ويكرر بلدي أن مسألة السلامة في القرن الحادي والعشرين يجب تناولها من منظور متعدد الأبعاد يشمل جوانب الصحة العامة والتكنولوجيا الأحيائية وعلم الأوبئة، والرصد والإنذار المبكر، ومراقبة المواد ذات الاستخدام المزدوج.

وترى المكسيك أنه من الأهمية الحاسمة بمكان للاتفاقية إقامة علاقات التآزر مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والوكالات الأخرى ذات الصلة بتطبيقها، بالإضافة إلى تطبيق النهج القائم على الجانب العسكري. ونكرر تأكيد أهمية تشجيع المزيد من مشاركة واشتراك المجتمع المدني، والأوساط العلمية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص في تعزيز وتنفيذ اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية. ولن نحقق المزيد من التقدم في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة إلا إذا أخذنا في الاعتبار أصوات المجتمع المدني التي تدعو للتغيير في العالم.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بنسخة مختصرة من بياني. وستتاح النسخة الكاملة على الموقع الشبكي QuickFirst.

الأخرى، اتخاذ قرارات بشأن الأمور التي نتفق عليها، مع الاستمرار في مناقشة تلك التي نختلف عليها. وحتى لو لم نتفق على كيفية تناول ذلك، فإننا نتفق على الحاجة إلى إيجاد سبل لتعزيز الثقة في أن الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية تفي بالتزاماتها. لنستخدم الأدوات المتاحة لنا، ونعززها عند الاقتضاء، ونطبقها.

السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
ما فتى الاتحاد الروسي يؤيد تعزيز النظم الدولية لعدم الانتشار النووي وتحقيق عالميتها، والامتنال الثابت لجميع الدول لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وإننا نعتبر تلك الاتفاقيات الدولية صكوكاً حيوية لضمان الأمن والاستقرار الدوليين.

وتلتزم روسيا التزاماً راسخاً بالوفاء بالتزاماتها بتدمير جميع مخزونها من الأسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن تحت إشراف دولي. وندعو جميع الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إلى تنفيذ أحكامها تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك من خلال اعتماد التشريعات الوطنية ذات الصلة وإنشاء هيئات وطنية من أجل تنفيذها. وندعو الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونشير، على وجه الخصوص، إلى تحقيق إنجاز كبير في مجال تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، ألا وهو، تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية.

ونحن ممتنون للنرويج على عرضها المفصل للجوانب التقنية لتفكيك ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن العملية برمتها لم تكن لتتحقق لولا الاتفاق السياسي البالغ التعقيد بين روسيا والولايات المتحدة

يشكل استخدام الكلور أو غيره من المواد الكيميائية السامة كسلاح خرقاً واضحاً لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وانتهاكاً لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ويثير هذا الانتهاك شواغل جدية بشأن استعداد سوريا للامتنال لالتزاماتها التعاهدية الأساسية بعدم حيازة الأسلحة الكيميائية أو استخدامها. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الثغرات وأوجه التضارب وعدم اتساق في إعلان سوريا، وهو ما يثير أسئلة وشواغل هامة بشأن دقته واكتماله.

يجب أن تقدم الجمهورية العربية السورية للمجتمع الدولي أدلة موثوقة لدعم ضماناتها بأنها تخلت تماماً عن برنامجها للأسلحة الكيميائية. يجب تقديم إعلانات كاملة ودقيقة، ولا بد من استكمال تدمير المرافق المتبقية لإنتاج الأسلحة الكيميائية في سوريا. لا يزال ملف الأسلحة الكيميائية السورية مفتوحاً ولن يغلق حتى تعالج كافة المسائل وتمثل سوريا لالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

ونحن نسعى إلى تحقيق هذه الأهداف الهامة، يجب ألا يغيب عن بالنا التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية، سواء في أيدي الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول. تعكس اتفاقية الأسلحة البيولوجية طموحاً عميقاً، شأنها شأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية - لاستبعاد إمكانية استخدام العوامل البيولوجية والتكسينية كأسلحة على نحو كامل. وتدعم الولايات المتحدة بقوة اتفاقية الأسلحة البيولوجية. اتخذ المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية خطوات لتعزيز إسهام الاتفاقية في الأمن الدولي، ووضع جدول أعمال طموح من المواضيع الهامة للعمل الجاري.

غير أن جدول الأعمال هذا لم تقابله الموارد أو الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق نتائج. يمكننا أن نعزز عملية ما بين الدورات. يمكننا، شأننا شأن العديد من الكيانات الدولية

حول بروتوكول إضافي ملزم قانوناً يلحق بالاتفاقية. ونوقشت النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية في آب/أغسطس في اجتماع الخبراء للدول الأطراف. ونعتقد أنه خلال الوقت المتبقي حتى المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في الاتفاقية، يجب أن نواصل، في مشاورات غير رسمية بين جميع الدول المهتمة بالأمر، المناقشات بشأن استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف حول إمكانية وضع بروتوكول ملزم قانوناً بهدف تعزيز الاتفاقية. ويمكن أن يتخذ قرار باستئناف هذه المحادثات في مؤتمر عام ٢٠١٦ الاستعراضي. ونشير مع الارتياح إلى أن مبادرتنا تحظى بالفعل بدعم واسع. وننوّه على وجه الخصوص بالبيانات المدلى بها خلال المناقشة العامة تأييداً لمبادرتنا.

إن الامتثال الكامل لبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ماشابهها وللوسائل البكتريولوجية الموقع في عام ١٩٢٥، والذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الحرب، يمثل عنصراً هاماً في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار. ونحن نعرف جميعاً أن الاتفاقية بحد ذاتها لا تتضمن حظراً مباشراً على استخدام الأسلحة البيولوجية. وفي هذا الصدد، فهي تعتمد على سلطة بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز بروتوكول جنيف أكثر من خلال تحقيق عالميته. وينبغي للدول أيضاً أن ترفع تحفظاتها السابقة التي من شأنها أن تتيح الاستخدام الانتقامي للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وهو أمر يبدو حالياً سخيلاً جداً. بما أن الاتفاقية تحرم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وفي هذا السياق، نرحب بقرار البرتغال رفع تحفظاتها الوطنية على بروتوكول جنيف. وندعو جميع الدول المعنية إلى أن تحذو حذو البرتغال في هذا الصدد.

واسمحوا لي أن أؤكد مجدداً على استعداد الاتحاد الروسي للتعاون الكامل، في إطار الأمم المتحدة، مع جميع الدول المعنية بشأن مسألة عدم الانتشار.

الأمريكية والترتيبات الحكومية الدولية ذات الصلة بين روسيا وسورية. ونتيجة لذلك، أكدت سورية، في ظل الظروف السياسية الداخلية المعقدة جداً، قدرتها على اتخاذ قرار تاريخي حقا والتخلي عن أسلحتها الكيميائية. وقد تخلّت سورية عن ترسانة أسلحتها الكيميائية في وقت قصير ممثلة امتثالاً كاملاً للالتزامات. وأكد الممثلون الرسميون للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً على المستوى العالي من التعاون من جانب الحكومة السورية. ونتيجة لذلك، شهدنا إلغاء البعد ذي الصلة بحالات الطوارئ لما يسمى الملف الكيميائي السوري.

ويجب تناول المسألة الآن في إطار الإجراءات العادية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونود أن نحذر من الجهود الرامية إلى إثارة ضجة حول هذه المسألة مرة أخرى. ومما لا شك فيه أن أي دليل على استخدام المواد الكيميائية ضد المدنيين ينبغي تحليله موضوعياً. بمعرفة الخبراء على أساس إجراء تحقيق شامل برعاية المنظمة التي تمتلك الخبرة اللازمة في هذا المجال. ولحين الانتهاء من هذه التحقيقات، ينبغي النظر إلى أي أحكام صادرة بشأن هذه الحالات باعتبارها تخمينات مُسيّسة ولا أساس لها.

وبخصوص اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ليس سرّاً أن العديد من الإنجازات التي تحققت في مجال التكنولوجيا الأحيائية تنطوي على إمكانية الاستخدام المزدوج. ويتمثل موطن الضعف الرئيسي للاتفاقية في استمرار عدم وجود آلية لمراقبة ورصد الامتثال للالتزامات بموجب الاتفاقية. ولم تُعقد مفاوضات شاملة لتعزيز الاتفاقية منذ عام ٢٠٠١. ولذلك، من الواضح أن الاتفاقية لم تزد قوة خلال تلك الفترة.

وكما يعلم الأعضاء، أطلقت روسيا في أيار/مايو مبادرة لاستطلاع آراء الدول الأطراف في الاتفاقية، بصورة غير رسمية وعلى أساس أولي، بشأن استئناف المناقشات الشاملة

الصعوبة. ويرجع الفضل بدرجة كبيرة في تحقيق هذا الإنجاز إلى التعاون الذي أبدته حكومة الجمهورية العربية السورية مع البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونعتقد أن التدمير التام للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية المتخلى عنها، في غضون المواعيد النهائية المحددة ينبغي أن يظل الهدف الرئيسي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن تتقيد أكبر الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية تقيداً صارماً بالمواعيد النهائية للتدمير، والتي سبق أن جرى تمديدتها؛ وإلا فإن مصداقية الاتفاقية وسلامتها يمكن أن تتعرضا للخطر.

إن القيود التمييزية، المخالفة لروح اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي لا تزال بعض الدول تفرضها على دول أطراف معينة فيما يتعلق بنقل المواد والمعدات والتكنولوجيا في مجال المواد الكيميائية واستخدامها للأغراض السلمية قيود غير مقبولة وينبغي إلغاؤها. ونود أن نشدد على أنه يمكن تحقيق أهداف الاتفاقية بشكل أفضل من خلال التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف وعالمي وشامل وغير تمييزي عن طريق المفاوضات.

وتود كوبا أن تؤكد مجدداً على التزامها القاطع بالتطبيق الصارم لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وهي تؤيد جميع الجهود المبذولة لتحقيق عالمية الاتفاقية. وينبغي أن يستبعد تماماً أي احتمال لاستخدام للعوامل البكتريولوجية أو السمية. ونشيد بالنتائج المرضية التي حققها المؤتمر الاستعراضي السابع بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي. ومع ذلك، تود كوبا أن تشدد على أنه لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة من الاتفاقية.

السيدة ديل سول دومينغيث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ألقاه في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

لا يزال وجود أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. وتكرر كوبا دعوتها إلى نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة، تشمل حظر جميع أسلحة الدمار الشامل. وندين استخدام الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، أينما كانت وأياً كان مستخدموها.

وينبغي أن تهدف الجهود التي تبذلها الدول في عمليات نزع السلاح إلى القضاء التام والكامل على هذه الأسلحة ومنع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ونؤكد من جديد أنه يتعين على جميع الدول الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من جميع جوانبها.

تؤدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية دوراً مهماً في تعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف، ولا سيما الأقل نمواً من بينها. وثمة حاجة ملحة إلى أن نعتد خطة عمل من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة من اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونحن نؤيد أي عمل موجه نحو تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونشجع المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة سورية في تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونلاحظ مع الارتياح التنفيذ الناجح للاتفاقات التي تم التوصل إليها لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية في إطار الالتزامات ذات الصلة، وهو ما تم تنفيذه في وقت قياسي وفي ظل ظروف بالغة

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد أسهمت اتفاقية الأسلحة الكيميائية إسهاما كبيرا في صون السلام والأمن من خلال تدمير الأسلحة والمواد الكيميائية بطريقة فعالة ويمكن التحقق منها.

وتؤمن اليابان إيمانا جازما بأن من الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية. ولتحقيق ذلك الغرض، من الأهمية بمكان تقديم الحوافز، بما في ذلك الخبرة والمساعدة التقنية، لتشجيع الدول غير الأطراف في الاتفاقية على الانضمام إليها. وفي ذلك الصدد، أجرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تفتيشا صوريا للصناعات في مياغار في آب/أغسطس. ودعمت اليابان ذلك التفتيش وشاركت فيه، بتبادل خبراتها باعتبارها دولة طرفا تلقت العديد من عمليات التفتيش اليومية للصناعات. ونعتقد أن هذا الأمر سيسهم إسهاما إيجابيا في مشاركة مياغار في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في المستقبل.

إننا نثني على الجهود المستمرة التي تبذلها الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية لتدمير مخزوناتها. ومع تدمير أكثر من ثلاثة أرباع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة على نطاق العام بصورة يمكن التحقق منها، فإن استكمال تدمير الأسلحة الكيميائية سيبقى الهدف الأساسي للاتفاقية.

وترى اليابان أن من الأهمية بمكان تدمير مواد الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق انتاجها في أقرب وقت ممكن. وتبرعت اليابان بمبلغ ١٨ مليون دولار تقريبا للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل جهودهما لتدمير هذه المواد. ويسرنا أن ننوه إلى أن الأسلحة الكيميائية المعلنة نقلت من سوريا وأن عملية تدميرها خارج سوريا قد شارفت الآن على الانتهاء. ومن الضروري أن نواصل الانخراط الكامل في الاضطلاع بالمهام المتبقية.

ونود أن نجدد التأكيد على أهمية تعزيز التعاون الدولي للأغراض السلمية في سياق اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك عمليات التبادل العلمي. وبالنسبة للبلدان النامية الأطراف في الاتفاقية، يمثل تنفيذ المادة العاشرة إحدى الأولويات. وترى كوبا أن السبيل الوحيد لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية هو اعتماد بروتوكول ملزم قانونا لسد الثغرات المتبقية في الصك، بما في ذلك الركائز الأساسية للاتفاقية، مثل التعاون الدولي والتحقق من جميع مواد الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة.

ويشاطر بلدي الشاغل المشروع للمجتمع الدولي حيال خطر حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل. ونصر على أن تلك المخاطر لا يمكن القضاء عليها بتطبيق نهج انتقائي يقتصر على الانتشار الأفقي ويتغاضى عن الانتشار الرأسى ونزع السلاح. وإذا أردنا حقا مكافحة استخدام الإرهابيين المحتمل لأسلحة الدمار الشامل، فإن من الضروري إحراز تقدم عاجل في مجال نزع السلاح، بما في ذلك إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل.

وتشدد كوبا على ضرورة ضمان ألا يؤدي عدم اتخاذ مجلس الأمن لأي إجراء إلى تقويض الدور المحوري الذي تضطلع به الجمعية العامة أو المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه، نجدد التأكيد على أن المبادرات الانتقائية والتمييزية التي تشجعها مجموعات البلدان خارج الإطار المتعدد الأطراف أبعد ما تكون عن المساعدة، بل في الواقع تضعف دور الأمم المتحدة في مكافحة أسلحة الدمار الشامل بجميع جوانبها.

وفي الختام، أود أنؤكد مجددا على التزام كوبا بالهدف المتمثل في الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل. وسنقدم كل إسهام ممكن في تعزيز الدور المحوري الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

أو استعمالها غير المشروع من جانب الأطراف الفاعلة من غير الدول. ولذلك، أصبح إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتكسينية أكثر أهمية لتعزيز الأمن الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بإعلان ميانمار مؤخرًا بشأن مصادقتها المقبلة على الاتفاقية. ونشجع بقوة الدول الأخرى غير الأطراف في الاتفاقية على أن تحذو حذوها وعلى الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب فرصة.

السيدة مريم عبد الرحمن آل - ثاني (قطر): أود في

البداية أن أثنى على الجهود التي قمت بها، سيدي، منذ البداية من أجل إدارة أعمال اللجنة الأولى على أفضل وجه.

وأعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به الوفد المصري بالنيابة عن المجموعة العربية، وللبيان الذي أدلت به إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يحظى موضوع نزع السلاح ومنع الانتشار بأهمية قصوى من المجتمع الدولي. فقد أكدت العقود الماضية أن أسلحة الدمار الشامل تشكل خطراً محدقاً بالإنسانية يمكن أن يدفع ثمنه الملايين من البشر. ولعلنا في ذلك نأخذ العبرة من الحربين العالميتين المدمرتين اللتين دفع ثمنهما الملايين من المدنيين. لذا، انبرى المجتمع الدولي لتفادي المخاطر التي قد تنجم عن الاستعمال العشوائي لتلك الأسلحة، حيث بذلت جهود كبيرة بهدف التوصل إلى صكوك دولية ملزمة لمواجهة هذا الخطر والتخلص من تلك الأسلحة الفتاكة. ولا شك أن من أهم الخطوات التي ينبغي اتخاذها في هذا الخصوص الامتناع عن إنتاج أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية والسمية الأخرى.

في وقت يجدد وفد بلدي موقفه المبدئي بشأن أهمية التعاون الدولي لمواجهة هذا الخطر، فإن خصوصية المنطقة التي ننتمي لها وما تزخر به من اضطرابات ونزاعات ووجود أسلحة دمار شامل فيها تؤكد مدى جدية المخاوف والقلق الذي تشعر به

وفيما يتعلق بالتقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، نشعر بالقلق البالغ حيال الحالة التي أفصح عنا التقرير الثاني لبعثة تقصي الحقائق. وخلص التقرير إلى أن أنشطة مخالفة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية قد نفذت مراراً وتكراراً وبصورة منهجية. وندين الهجمات باستخدام الأسلحة الكيميائية ولا يمكننا أن نتغاضى عن تلك المسألة الخطيرة. وتؤيد اليابان مواصلة أعمال بعثة تقصي الحقائق في سوريا واستكشاف السبل للتصدي لهذه الحالة.

إن اليابان تأخذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية مأخذاً جدياً، وهي ملتزمة بتدمير الأسلحة الكيميائية المتخلى عنها في الصين، إذ استثمرنا موارد بشرية ومالية كبيرة في ذلك الصدد. وبالرغم من أن مشاريع تدمير الأسلحة الكيميائية المتخلى عنها يستتبعها العديد من التحديات وعدم اليقين، فإنها ظلت تحرز تقدماً مستمراً. ونؤكد على أنه لا يمكن تنفيذ هذه المشاريع غير المسبوقة والبالغة الصعوبة إلا بالتعاون الوثيق والتنسيق مع الصين. وفي ذلك الصدد، تجدد اليابان التأكيد على التزامها بمواصلة بذل أكمل الجهود الممكنة للمضي قدماً بالمشاريع، بالتعاون مع الصين.

كما أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية اضطلعت بدور هام في صون السلام والأمن الدوليين. وتشيد اليابان بالمناقشة المفيدة التي عقدت خلال العملية الحالية فيما بين الدورات، إذ أننا وصلنا الآن إلى مرحلة هامة في تعزيز فهم مشترك للعمل الفعال نحو المؤتمر الاستعراضي المقبل. وسنشرك بفعالية في مناقشة شتى المواضيع فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، بتركيز خاص على الاستجابات لأوجه التقدم السريع في مجال العلوم والتكنولوجيا.

ويعود التقدم العلمي والتكنولوجي في علوم الحياة بفوائد هائلة على البشرية: ومع ذلك فإن جانب استخدامها المزدوج يشير إلى تهديدات مضافة عن طريق إساءة استعمالها

الانضمام إلى المعاهدات المعنية بمنع انتشار هذه الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، بالإضافة إلى الأسلحة النووية. كما انضمت دولة قطر لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونود في هذه المناسبة أن نعبر عن أملنا بانضمام كافة الدول إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

في ظل التطورات المقلقة التي تعيش فيها العديد من مناطق العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط التي تمر بحالة توتر غير مسبوقة، فإن وفد بلادي يعرب عن قلقه من إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل، مما قد تكون له عواقب وخيمة على السلام والأمن في المنطقة.

وفي هذا الخصوص، نناشد المجتمع الدولي ودول المنطقة لاتخاذ ما يلزم من أجل منع التنظيمات الإرهابية المتطرفة من الحصول على تلك الأسلحة، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي أقر بأن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية تمثل تهديداً للأمن والسلام الدوليين، والذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الامتناع عن دعم الجهات الفاعلة من غير الدول من غير الدول لاستحداث وتصنيع وحيازة ونقل أو استخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا ليعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.34.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. لقد أختصر البيان الذي سأدلي به الآن امتثالا لتوصياتكم، السيد الرئيس، بشأن الحد الزمني للبيانات.

شعوب المنطقة. وعليه، حرصت دولة قطر على المساهمة في كل جهد يساعد في إزالة شبح استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التلويح باستخدامها، وبما يساهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة وتعزيز استتباب الأمن والسلام فيها.

تؤمن دولة قطر إيماناً راسخاً بأنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار المستدام في العالم في ظل الاستمرار في امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو التلويح بمواصلة سباق التسلح.

إن التحديات العديدة التي تواجه عالمنا، تدعونا جميعاً للتركيز على كل ما من شأنه تحقيق الكرامة الإنسانية والقضاء على كافة المعوقات أمام ذلك. ولا شك أن توحيد الجهود لدفع عملية التنمية وتحقيق ازدهار الاقتصاد والإنساني للشعوب ينبغي أن يحظى بأولوية على كافة المستويات.

إن ما تحتاجه الشعوب في هذه المرحلة التي تزخر بالتحديات، ليس أسلحة فتاكة وتأجيج سباق التسلح بين الدول، بل بناء اقتصادات قوية من شأنها أن توفر فرص العمل والرفاهية والعيش الكريم للشعوب. فلم يعد مفهوم التوازن الاستراتيجي يستند إلى ما تملكه الدول من أسلحة، وإنما يعتمد على نجاح الدول في توظيف قدراتها من أجل ازدهار شعوبها وتعزيز التعاون الدولي في هذا المضمار.

لقد أظهرت الدراسات التي قامت بها مراكز الأبحاث المتخصصة أن سياسات التسلح التي تقوم بها بعض الدول تمثل السبب الرئيس في تعميق عجزها التجاري وتأزيم أوضاعها الاقتصادية. وبما أن التنمية المستدامة تعتبر من بين أهم الأولويات المدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة، فإن هذا الهدف لن يتحقق في حال التركيز على الانفاق على حيازة الأسلحة، وفي مقدمتها أسلحة الدمار الشامل.

حرصاً من دولة قطر على تنفيذ التزاماتها الدولية من أجل بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، فقد حرصت على

برامج القذائف التسيارية في إيران وكوريا الشمالية على وجه الخصوص مستمرة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. وبالتالي، لا تزال القذائف مسألة تثير الشواغل المشتركة ويجب التصدي لها بصورة عاجلة.

أخيراً، أود أن أعرض مشروع القرار الذي يُقدم مرة كل سنتين (A/C.1/69/L.34) بشأن منع حيازة الإرهابيين للمصادر المشعة، الذي تقدمه فرنسا هذا العام بالاشتراك مع ألمانيا. ويتمثل هدفنا في تعبئة المجتمع الدولي ضد ذلك التهديد، بالنظر إلى العواقب الإشعاعية الخطيرة التي يمكن أن ينطوي عليها الاستخدام العدائي لبعض هذه المصادر المشعة للأغراض الإرهابية.

وفي حين أن هذا الموضوع ليس مشمولاً بهذه المناقشة المواضيعية، أود أن أعود إلى نقطة كنت قد تناولتها في وقت سابق من هذا الأسبوع، لكي أتشاطر معكم بعض الأنباء الهامة. لقد أشرت إلى أن فرنسا وقّعت في ٦ أيار/مايو البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، وأنها تعتزم التصديق عليه بأسرع ما يمكن قبل نهاية العام. ويسرنى للغاية أن أعلن للجنة أن الرئيس الفرنسي، السيد فرانسوا هولاند قد وقّع في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر على صك التصديق الفرنسي على البروتوكول، وسيُسلم ذلك في الأيام القليلة المقبلة إلى حكومة جمهورية قيرغيزستان، بصفتها الوديع لذلك الصك.

السيد رويث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعتمد هذه الفرصة لأؤكد أن بلدي يرفض بشدة استخدام أسلحة الدمار الشامل في أي ظرف كان ومن قبل أية جهة كانت. فهذه الأسلحة ليست معنية بالدفاع عن النفس، وهي لا تميز أبداً بين المقاتلين والمدنيين. ولذلك السبب، فإن كولومبيا طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك

للأسف، لقد أكدت بعثة تقصي الحقائق في سوريا استخدام الكلورين مرارا وتكرارا بصورة منتظمة بوصفه سلاحاً كيميائياً في سوريا في عام ٢٠١٤. ولا ريب أن الاستنتاجات التي خلص إليها تقرير بعثة تقصي قاطعة، ولا يترك استخدام طائرات الهليكوبتر مجالاً للشك في مسؤولية النظام السوري. وليس مقبولا أن يظل مرتكبو تلك الجرائم في إفلات من العقاب. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤكد سوريا للمجتمع الدولي أن برنامجها الكيميائي قد تم تفكيكه بصورة كاملة ولا رجعة فيها، بتوضيح الثغرات في إعلانها الأولي، وتدمير مرافق إنتاج أسلحتها الكيميائية دون تأخير.

واقترحت فرنسا إنشاء آلية لاستعراض الأقران في إطار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. ويهدف ذلك الاقتراح إلى زيادة الثقة والشفافية بين الدول الأطراف، علاوة على تيسير تقاسم أفضل الممارسات بشأن تنفيذ الاتفاقية.

وفي آب/أغسطس، قدمت فرنسا أول تقرير من هذا النوع إلى عملية استعراض الأقران التي عقدت في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. بمشاركة تسعة خبراء من مختلف المناطق الجغرافية. وترحب فرنسا بالاستجابة الإيجابية لتلك الفكرة في إطار الاتفاقية والإعلان الصادر عن بلدان اتحاد بلجيكا وهولندا ولكسمبورغ بعقد عملية أخرى لاستعراض الأقران. ويجب أن تستمر المناقشات التي جرت في آب/أغسطس بشأن مسألة تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية، علاوة على استمرار الاهتمام عبر الأقاليم بهذه المسألة.

وتكتسي مسألة نظم إيصال أسلحة الدمار الشامل أهمية بالغة في هذه المناقشة أيضاً. لقد وصف مجلس الأمن، وخاصة عبر قراراته ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٩٧٧ (٢٠٠١)، انتشار القذائف القادرة على حمل أسلحة الدمار الشامل بأنها تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وما تزال

وتبادل أفضل الممارسات بهدف إنشاء سلطة وطنية معنية بهذا الموضوع في كولومبيا.

إن كولومبيا تؤكد الأهمية التاريخية لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وقيمتها بوصفها المعاهدة الثانية المتعددة الأطراف التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، والصك الأول لتعزيز التعاون الدولي وإنشاء نظام صارم للتحقق والتفتيش بدون تقويض الاستخدامات السلمية للكيمياء. وأنوه هنا بالصفة العالمية تقريبا للاتفاقية، التي توجد بالفعل ١٩٠ دولة طرفا فيها، وأدعو الدول المتبقية للانضمام إلى تلك المعاهدة التاريخية، كبادرة التزام تاريخي، وبسبب خطر تحويل الأسلحة الكيميائية إلى الأطراف الفاعلة المسلحة من غير الدول.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن دعم كولومبيا لمبادرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الهادفة إلى حظر هذه الفئة من الأسلحة، بما في ذلك آلياتها الواضحة والمتسقة لتعزيز السلام والأمن على كوكبنا. وقد دأب بلدي على تعزيز القدرات الوطنية وتشجيع مبادرات التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتكرر كولومبيا تأييدها لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يعترف بالتهديد الذي يشكله وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، في أيدي الأطراف الفاعلة المسلحة من غير الدول. ويكتسي القرار أهمية كبيرة، لأنه يكمل بطريقة فعالة الصكوك الملزمة بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونشرت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خطة العمل ذات الصلة لكولومبيا، التي تنص على تدابير التعاون لتعزيز القدرات الوطنية من أجل تنفيذ هذا القرار. وتحدد الخطة أولويات التعاون، وأصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني، والشركاء المحتملين لتفعيل كل مجال من مجالات التعاون. وستعقد حكومة كولومبيا، بدعم

الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي عضو في محافل ومبادرات سياسية عديدة ترمي إلى حظر تلك الأسلحة.

ومنذ عام ١٩٨٣ انضمت كولومبيا إلى جهود المجتمع الدولي المبذولة نحو التصديق على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي تدعو الدول التي لم تفعل بعد، إلى الانضمام إلى ذلك الصك الدولي. وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في كونها الاتفاقية الأولى المتعددة الأطراف في نوعها لترع السلاح، وأنها تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ومن هنا تأتي أهميتها التاريخية لعملية نزع السلاح برمتها ولنظام منع الانتشار. وتفي كولومبيا بجميع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية. والدليل على ذلك، أن بلدي ما فتئ يقدم تقارير سنوية عن تدابير بناء الثقة في الوقت المناسب وعلى نحو شامل. وعلاوة على ذلك، أحرزت كولومبيا في عام ٢٠١٤ تقدما كبيرا في عملية إنشاء سلطة وطنية معنية بالتنفيذ الفعال للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

وأغتنم هذه الفرصة لأنوه بالاتحاد الأوروبي وأشكره على عمله المشترك لدعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي تمكن بفضل من نشر المعرفة بهذه الاتفاقية وتعميقها. وقد ساعد ذلك على دعم عملية إنشاء سلطة وطنية لكفالة فعالية تنفيذ هذا الصك الدولي على الصعيد المحلي في كولومبيا.

في عام ٢٠١٤، أجريت ثلاثة أنشطة في كولومبيا، في إطار برنامج المساعدة هذا.

ويود بلدي أن يشيد أيضا بدعم وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومختلف الأطراف في الاتفاقية، بالعمل الذي قامت به في مجال المساعدة

من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الدعم المالي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ولجنة القرار ١٥٤٠، حدثا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، لكي تقدم رسميا خطة عملها الوطنية.

أخيرا، وفقا للفقرة ٤ من القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن مساعدة الدول في تنفيذ القرار، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الشركاء المحتملين في هذا المجال، البلدان والمنظمات والمنظمات غير الحكومية، لدعمنا في تنفيذ خطة العمل. وبالمثل، يود وفد بلدي تقديم الخبرة التي اكتسبناها للتعاون الثنائي مع الدول التي تنفذ عمليات مماثلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.